

البحث الأول

سياسة التمويل التضخمي

ومدى فاعليتها في السنوات التسعينية

د . سـهـير محمود معـتوق

أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية التجارة وإدارة الأعمال
جامعة حلوان

مقدمة

تعد سياسة التمويل التضخمي من أوسع السياسات انتشارا في البلدان النامية ، ومن بينها مصر .

وتتضمن هذه السياسة استحداث الحكومة لعجز في موازنتها العامة ثم العمل على سد هذا العجز عن طريق خلق نقود جديدة بالالتجاء الى البنك المركزي الذي يقوم بالاصدار الجديد . ويترتب على هذا الأخير ارتفاع في الأسعار ومن ثم انخفاض في القيمة الحقيقية للوحدة النقدية . والذي يمكن النظر اليه كنوع من أنواع الضريبة التي تفرض على من يحوزون نقودا (ضريبة التضخم The Inflation Tax) (١) .

ويؤيد فريق من الاقتصاديين اتباع هذه الوسيلة التمويلية ، حيث يرون أن التضخم يمثل وسيلة « سهلة » و « مريحة » لنقل التحكم في الموارد من أيدي المستهلكين الى تلك الخاصة بالحكومة ، وبالذات في البلاد المتخلفة التي لا يتوفر فيها مصادر كافية لفرض الضرائب ، ومن ثم ففى غياب الأسواق المتقدمة لرأس المال أو الاقتراض الخارجى (أو عدم توفره بالمقدر الكاف) لا يكون أمام هذه البلاد سوى أن تلجأ للتمويل التضخمي وأن تعمل على

« تعظيم » المتحصلات من « ضريبة التضخم » حتى ترفع من مستوى الادخار الاجبارى - ومن ثم الادخار القومى - وتدفع بعملية التنمية الاقتصادية .

ويرى هذا الفريق أنه طالما ينصرف هذا التمويل الى الانفاق الاستثمارى وليس الجارى (أى طالما يخصص ناتج ضريبة التضخم بأكمله لزيادة تكوين رأس المال من جانب الدولة) فسوف لا يمثل أية خطورة ، حيث يؤدى - والحال كذلك - الى اضافة طاقات انتاجية جديدة الى الطاقات القائمة ، وزيادة الناتج القومى من خلال ميكانيزم المضاعف وما يترتب على ذلك من الاسراع بعملية التنمية الاقتصادية .

ولكن ، الى جانب مساوئ التمويل التضخمى المعروفة وعيوبه وبالذات بالنسبة للبلاد النامية والتي ينبغى أن تتم فيها عملية التنمية فى جو من الاستقرار النقدى (وهو ما يطيح به التضخم) .

وبالاضافة الى ما ينتج عنه من فقدان أو خسارة فى رفاهية الأفراد ، نتيجة لتخفيض مستوى الأرصدية الحقيقية المحازة من جانبهم ، فقد اثبتت الدراسات الحديثة أنه من المشكوك فيه أن تؤدى هذه الوسيلة التمويلية - عن طريق ما تتضمنه من فرض « ضريبة ضمنية » - الى زيادة « صافية » فى ايرادات الدولة ، كما اثبتت دراسات أخرى أن هذا الادخار « الاجبارى » لا يتم سوى على حساب الادخار « الاختيارى » حيث يمكن أن يترتب على تحصيل « ضريبة التضخم » انخفاض فى الصور الأخرى - الاختيارية - للادخار ، وهذا يجعلنا نتساءل :

الى أى حد يمكننا الاعتماد على سياسة التمويل التضخمى فى مصر - والنظر اليها كسياسة ملائمة للتمويل - فى السنوات التسعينية ؟ وما هى المخاطر التى تحيط باتباعها ؟

وتستهدف هذه الدراسة الاجابة على هذا التساؤل ، عن طريق تحليل سياسة التمويل التضخمى و « ضريبة التضخم » التى تنطوى عليها ، وبيان مدى فعاليتها - كوسيلة تمويلية - فى مصر ، ومدى امكانية الارتكان اليها - فى السنوات التسعينية .

ومن ثم فسوف تشتمل على ثلاثة أجزاء ، بالإضافة الى النتائج والتوصيات .

ويشتمل الجزء الأول منها على تحليل - نظرى - للتمويل التضخمى ، حيث نبين اىكانيزم الذى يتم من خلاله بالاستعانة بمفهوم « ضريبة التضخم » ، حيث نوضح النموذج الذى يشرحها ، وكيفية حسابها وأهميتها كمصدر لايرادات الدولة ، ومعدل التضخم الذى يعظمها ثم نوضح نفقات هذا النوع من التمويل وبالذات ما يؤدى اليه من خسارة فى الرفاهية نتيجة لتحويل الموارد لمصدرى النقود ، وما يترتب عليه من اعادة توزيع للدخول وسوء تخصيص للموارد .

ويتضمن الجزء الثانى تحليلا لسياسة التمويل التضخمى فى مصر ومدى الاعتماد عليها فى الفترة ٧٤ - ١٩٨٧/٨٦ ، عن طريق تتبعنا لتطور التمويل المصرفى لمعجز الموازنة العامة للدولة - فى هذه الفترة - ونسبته الى العجز الاجمالى فى هذه الموازنة ثم نقوم بتقدير « لضريبة التضخم » - فى نفس الفترة المشار اليها - كنسبة من الناتج القومى الاجمالى .

أما الجزء الثالث والأخير من الدراسة فيخصص لبيان مدى فاعلية هذه الوسيلة التمويلية ، ومدى امكانية الاعتماد عليها فى السنوات التسعينية حيث نتعرض للعوامل التى تحد من الأثر « الصافى » لضريبة التضخم على زيادة ايرادات الدولة بصفة خاصة ، وعلى الادخار المحلى ككل ، بصفة عامة .

وتشتمل الخلاصة والتوصيات على عناصر سياسة تمويلية أكثر فعالية فى السنوات التسعينية .

١ - سياسة التمويل التضخمى : تحليل نظرى .

١ - ١ الدخل الحكومى من التمويل التضخمى : ضريبة التضخم .

١ - ١ - ١ مفهوم « ضريبة التضخم » : The Inflation Tax

أن رغبة اقتصاد ما فى الاحتفاظ بالنقود ، أى طلبه على النقود ، هى رغبة تنمو عادة مع ناتجه القومى الاجمالى الحقيقى ، ومثل هذا الطلب قد يتغير أيضا استجابة لعائد أصول أخرى واستجابة للتوقعات .

وإذا تجاوز إصدار النقود رغبة الاقتصاد فى الاحتفاظ بالنقود ، فالنتيجة هى «التضخم» والذي يعمل عمل الضريبة، حيث يدفع «أصحاب الأصول النقدية الضريبة من واقع ما يخسرونه من القوة الشرائية للنقود التى يحتفظون بها ، فى حين « يحصل » مصدرى الخصوم النقدية تلك الضريبة فى صورة نقص فى القيمة الحقيقية لخصومهم(٢) .

ومن هنا يمكن اعتبار التضخم كـ (ضريبة ضمنية) التى تخفض من القيمة الحقيقية للأصول النقدية (غير المقايسة ، التى لا تدر فائدة) (٣) والمحازة من جانب الأفراد .

وتتمثل قاعدة فرض هذه الضريبة The Tax Base فى الأرصدة الحقيقية التى يحوزها الأفراد ، كما يتمثل معدل فرضها The Tax Rate فى معدل التضخم ذاته . ومن ثم اذا رمزنا للقيمة الحقيقية لضريبة التضخم بالرمز ، فان هذه القيمة يمكن التعبير عنها على النحو التالى :

$$T = m \pi \dots\dots\dots (١)$$

حيث "m" تشير الى الأرصدة النقدية الحقيقية

، π يشير الى معدل التضخم .

١ - ١ - ٢ نموذج « ضريبة التضخم » :

The Inflation Tax Model

يستخدم - عادة - فى شرح فكرة « ضريبة التضخم » نموذج معين ، والذي لقى اهتماما ملحوظا فى الأدب الاقتصادى منذ أن عرض فى البداية من جانب « كاجان P. Cagan عام ١٩٥٦ (٤) ، وبيلى M. Bailey (٥) عام ١٩٥٦ أيضا .

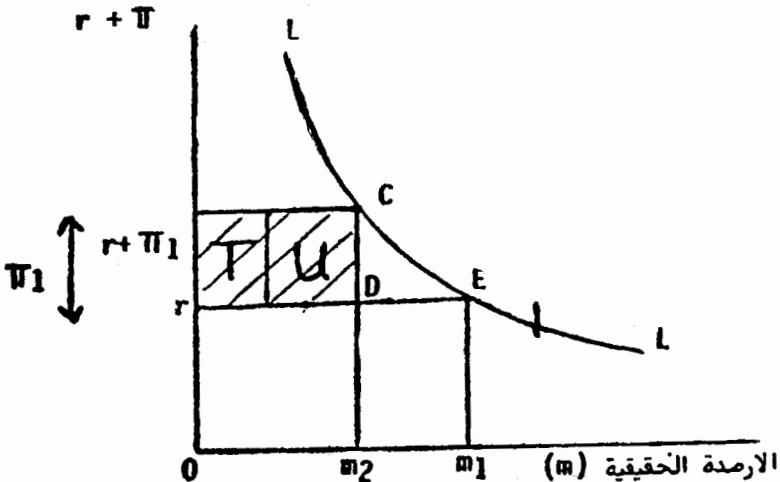
وقد بنى النموذج على الفكرة التى وفقا لها يعمل التضخم كضريبة على حياة النقود ، وهو يبدأ بافتراض وجود دالة مستقرة للطلب على الأرصدة الحقيقية ، وهذا الطلب يعد دالة فى نفقة الفرصة البديلة لحيازة النقود ، مستوى الدخل الحقيقى(٦) .

ويبين الشكل رقم (١) دالة تفضيل السيولة **The Liquidity Preference (L_L) function** والتي تبين الكمية المطلوبة من الأرصدة الحقيقية كدالة فى نفقة الفرصة البديلة لحيازة النقود ، بالنسبة لمستوى معطى من السكان والدخل الحقيقى .

ويلاحظ من الشكل انه ، اذا كان معدل التضخم مساويا للصفر $\pi = 0$ فان الأرصدة النقدية الحقيقية التى يرغب الأفراد فى حيازتها ستكون مساوية لـ m_1 ، كما أن ضريبة التضخم سوف تساوى حينئذ الصفر ، وسوف تكون الأرصدة الحقيقية أكثر ارتفاعا منها عند أى نقطة أخرى ، على منحنى تفضيل السيولة ، يكون عندها معدل التضخم أكبر من الصفر ($\pi > 0$)

أما اذا ارتفع معدل التضخم الى π_1 (V) ، فان الطلب على الأرصدة الحقيقية سوف يتمثل حينئذ فى m_2 ، وفى هذه الحالة سوف يحصل مصدرو النقود على موارد مساوية للمساحة المظللة فى الشكل (والتي تمثل حصيلة ضريبة التضخم **The Inflation Tax Revenue** أى الدخل الذى تحصل عليه الحكومة حين تتبع سياسة التمويل التضخمى) والتي تعادل معدل التضخم π_1 مضروبا فى مستوى الأرصدة الحقيقية المحازة (m_2) .

ويفسر ذلك على النحو التالى :



عند معدل التضخم π يرغب الأفراد في حيازة (m_0) في صورة أرصدة حقيقية ، بحيث أن هذا يمثل طلبا توازنيا على تلك الأرصدة ، ولكن نظرا لأن التضخم يؤدي - بصفة مستمرة - الى تآكل فى القيمة الحقيقية لكمية معطاه من الأرصدة النقدية (الاسمية) فسوف يكون من الضرورى بالنسبة للأفراد أن يدخروا (ادخارا عينيا) أى أن يتنازلوا عن موارد (قوة شرائية) للحصول على أرصدة اسمية كافية للاحتفاظ بأرصدتهم الحقيقية عند المستوى المرغوب .

ومن ثم فان ضريبة التضخم ، على هذا النحو ، تحول القوة الشرائية من حائزى الأرصدة الحقيقية واللذين تقع عليهم هذه الضريبة ، الى الحكومة بنفس الطريقة التى يتم بها هذا التحويل عن طريق الضرائب المباشرة على الدخل ، والضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات (٨) .

ويلاحظ أن الحالة السابقة ، التى تشرح « ضريبة التضخم » تمثل أكثر الحالات بساطة ، التى تعد فيها الحكومة بمثابة المصدر الوحيد للنقود ، ولا تدر هذه النقود فائدة (٩) ففى هذه الحالة ، يتمثل العائد الحقيقى من الضريبة فى حاصل ضرب معدل التضخم فى الرصيد الحقيقى للنقود (وهذا الناتج يعادل القيمة الحقيقية للنقود المصدرة) (١٠) .

ولكن ماذا يكون الوضع اذا كانت كمية النقود تتكون فى جزء منها من نقود البنك المركزى ، وفى الجزء الآخر من الودائع تحت الطلب التى تقوم بخلقها البنوك التجارية ؟

يرى الاقتصاديون فى هذه الحالة ، أن قاعدة فرض ضريبة التضخم سوف تشير الى كمية النقود التى يتم خلقها من جانب البنك المركزى أى « القاعدة النقدية » أو « الأساس النقدى » $The Monetary Base$

وحيث أن هذه القاعدة ، أو هذا الأساس يمثل جزءا (b) من الكمية النقدية (M) فان القيمة الحقيقية للضريبة على التضخم والمشار إليها بالرمز T ، هى :

$$T = bm \pi \dots\dots\dots (2)$$

أما بالنسبة للبنوك التجارية التى تخلق الودائع تحت الطلب ، فهى تحصل على ربح احتكارى من التضخم مساو لـ (μ) ، حيث :

$$u = (1-b) m \mu \dots\dots\dots (3)$$

وذلك بشرط :

— ألا تدر الودائع تحت الطلب فائدة تعوض أو تعادل معدل التضخم .
— وأن ترفع البنوك التجارية من سعر الفائدة على القروض (الائتمان) كدالة فى معدل التضخم .

ويلاحظ أنه فى الشكل السابق ، اذا افترضنا أن الكمية النقدية تتكون فى نصفها من نقود البنك المركزى وفى نصفها الاخر من الودائع تحت الطلب ، فان المساحة T تبين اذن الضريبة على التضخم والخاصة بالبنك المركزى والمساحة U تبين الربح الاحتكارى من التضخم الذى تحققه البنوك التجارية (١١) .

١ - ١ - ٣ أهمية « ضريبة التضخم » :

بعد هذا التحديد لمفهوم ضريبة التضخم ، يمكننا الآن توضيح أهمية تلك الضريبة كمصدر لايرادات الدولة بالالتجاء الى المثال التالى :

نفترض أن القيمة الحقيقية لكمية النقود التى يتم خلقها من جانب البنك المركزى تساوى ١٠٪ من الدخل القومى الحقيقى ، أى أن :

$$bm = 0,10 Y$$

فاذا كان هناك معدلا للتضخم مساو لـ ١٠٪ $\pi = 0,10$

$$\begin{aligned} T &= bm \pi && \text{فان ضريبة التضخم سوف تساوى حينئذ :} \\ &= 0,10 - 0,10 Y \\ &= 0,01 Y \end{aligned}$$

ومعنى هذا أن المتحصلات السنوية للدولة والناجمة عن ضريبة التضخم سوف تصل اذن الى ١٪ من الدخل القومى .

(الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

(أما إذا زادت القيمة الحقيقية المشار إليها (bm) الى ٣٠٪ من الدخل القومى الحقيقى ، فان تلك المتحصلات سوف تصل الى ٣٪ من هذا الدخل - حتى مع ثبات معدل التضخم ٠٠٠٠ وهكذ (١٢) .

ومن هنا يرى البعض أنه فى حالة عدم وجود موارد ضريبية كافية (أو مصادر كافية لفرض الضريبة) كما هو الحال فى البلاد المتخلفة ، قد يكون من المفيد للدولة أن تتبع سياسة تضخمية والتي يمكن عن طريقها تعظيم متحصلاتها النابعة من ضريبة التضخم ، كما يرون أن استخدام هذه المتحصلات يمكن الدولة من زيادة معدل الاستثمار . ومن ثم زيادة الاستهلاك المستقبل .

١ - ١ - ٤ تعظيم الدخل الحكومى من ضريبة التضخم :

بينما فيما سبق أن الحكومة حينما تقوم باتباع سياسة التمويل عن طريق التضخم فانها تحصل على « دخل » أو « عائد » يتمثل فى « حصيلة ضريبة التضخم » والذي يعادل حاصل ضرب معدل التضخم فى الأرصدة النقدية الحقيقية المطلوبة .

وأن معدل التضخم ، قيمة الأرصدة الحقيقية يمكن النظر اليهما على أساس أنهما : معدل الضريبة ، قاعدة الضريبة على التوالى . وقد يستفاد من ذلك أن المعدل المرتفع للتضخم يعنى ضسنا ضريبة تضخم مرتفعة ، باعتبارها نسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى ، ولكن الأمر لا يكون على هذا النحو دائما ، ذلك أن معدلات التضخم المرتفعة (أى المعدلات المرتفعة لضريبة التضخم) تثبط همة الأفراد عن الاحتفاظ بالنقود (١٣) مما يؤدي الى انخفاض قاعدة الضريبة (. ومتى كانت قاعدة النقود التى يحتفظ بها الاقتصاد تمثل نسبة صغيرة من الناتج القومى الاجمالى ، كانت ضريبة التضخم صغيرة بالمقابل (١٤) .

ومن هنا ، فاذا كان التضخم مرتفعا ، والقاعدة النقدية وهى « قاعدة الضريبة » قد هبطت ، بوصفها نسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى ، وجب على البنك المركزى أن يصدر قدرا أكبر من النقود ويولد معدلا أعلى للتضخم ، فى سبيل الحصول على مبلغ معين (معطى) من الايراد (١٥) .

وقد بين « كاجان Cagan » وكتاب آخرون ، أن الدخل من ضريبة التضخم سوف يتم تعظيمه (أى يصل الى أقصاه) عند النقطة التي تتساوى عندها الزيادة الحدية فى ايراد هذه الضريبة - والراجعة الى الزيادة فى معدلها - مع الانخفاض الحدى فى هذا الايراد والراجع الى الانخفاض فى قاعدة الضريبة (١٦) وقد بينوا أن هذا يحدث عند معدل الضريبة (أى معدل التضخم) الذى عنده تكون مرونة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية - بالنسبة لمعدل التضخم - مساوية لـ (- ١) (١٧) .

ويمكن التوصل الى هذه النتيجة - ببساطة - على النحو التالى :

رأينا أن الدخل من ضريبة التضخم يمكن وضعه على الصورة التالية :

$$T = bm \pi$$

ومن ثم فان هذا الدخل يمكن تعظيمه (أى يمكن التوصل الى أقصى دخل يمكن للدولة الحصول عليه بالالتجاء الى هذه الضريبة) حينما يكون تفاضل هذه المعادلة مساو للصفر ، أى حينما تكون :

$$d t = bm d \pi + b \pi dm$$

مساوية للصفر ، أى :

$$bm d \pi + b \pi dm = 0$$

فاذا قسمنا المعادلة على $bm d \pi$ فسوف نحصل حينئذ على :

$$\frac{dm}{m} \cdot \frac{\pi}{d\pi} = -1$$

ولكن $\frac{dm}{m} \cdot \frac{\pi}{d\pi}$ تمثل مرونة الطلب على الأرصدة الحقيقية

بالنسبة لمعدل التضخم ، ويمكن التعبير عنها بـ $\epsilon L / \pi$

ومن ثم نجد أن : $\epsilon L / \pi = -1$

ومعنى ذلك أن السلطات النقدية ينبغي عليها أن تحقق معدلا للتضخم

والذى بالنسبة L / π تساوى - ١ (١٨) ، اذا ما أرادت تعظيم الدخل الذى تحصل عليه من هذه الضريبة .

١ - ٢ نفقات التمويل التضخمى :

انتقدت سياسة التمويل التضخمى على نطاق واسع من جانب العديد من الاقتصاديين وبصفة خاصة « بيلى M. Bailey (٢١) ، « فريدمان R. Mundell (٢٠) » « مارتى A. Marty (٢١) ، « فريدمان M. Friedman (٢٢) » .

وقد تمثلت الحجة الأساسية ضد هذا النوع من التمويل فى أن ما ينتج عنه من تضخم يؤدى الى نوعين من النفقات :

Welfare Cost فهو يفرض أولا نفقة هامة تتعلق بالرفاهية
الأرصدة الحقيقية ،

وهو يؤدى ثانيا ، الى اعادة توزيع الدخل وسوء تخصيص الموارد ، وسوف نشير فيما يلى الى هذين النوعين من النفقات :

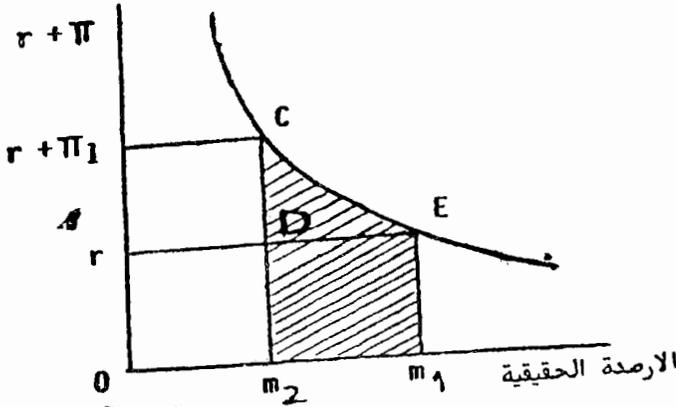
١ - ٢ - ١ نفقة الرفاهية : The Welfare Cost

استندت معارضة سياسة التمويل التضخمى - بصفة أساسية - الى ما يؤدى اليه التضخم الناتج عنها من نفقات هامة تتعلق بالرفاهية عن طريق تخفيضه لمستوى الأرصدة النقدية الحقيقية المحازة من جانب الأفراد (٢٣) .

فمن المعروف أن النقود لا تدر سعرا للفائدة بسبب الصعوبات المتعلقة بدفع مثل هذه الفائدة على رصيد من النقود فى الدوران .

ومن ثم فان نفقة الفرصة البديلة لحيازة النقود ترتفع مع معدل التضخم وهذا يخفض من الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية ، علما بأن نفقة الرفاهية الناتجة عن التضخم سوف تتمثل فى هذه الحالة فى المنافع المتنازل عنها ، والمشتقة من الراحة والملاءمة Convenience اللذين توفرهما حيازة النقود (٢٤) .

وهذه النفقة يمكن التعبير عنها - بيانيا - فى الشكل التالى ، باستخدام التحليل المعروف لـ « فائض المستهلك » .



ان رفع معدل التضخم من الصفر الى π_1 على النحو المبين فى الشكل ، يؤدى كما سبق أن بينا الى انخفاض فى الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية من Om_1 الى Om_2

ونظرا لأن الأفراد يحوزون حينئذ $m_2 m_1$ أقل من الأرصدة ، فان الخسارة فى الرفاهية (نفقة الرفاهية) بالنسبة للمجتمع ككل سوف تتمثل فى المساحة التى تقع أسفل الجزء EC من منحنى الطلب على الأرصدة الحقيقية أى $m_1 E C m_2$ (٢٥) فاذا افترضنا أن إنتاج النقود لا يتكلف شيئا Costless ، فان المساحة المشار إليها سوف تمثل حينئذ الخسارة - الصافية - فى الرفاهية ، التى يتحملها المجتمع ككل ، والراجعة الى معدل « متوقع » للتضخم ، مساو لـ π_1 ، والذى يخفض من حجم الأرصدة النقدية الحقيقية المحازة (٢٦) .

ويلاحظ أن هذه النفقة يمكن تفاديها اذا كان من الممكن دفع فائدة ، على كل أنواع الأرصدة النقدية ، مساوية لمعدل التضخم .

كما يلاحظ أن الخسارة فى الرفاهية نتيجة لحيازة قدر أقل من النقود ،

وان كانت لا تعد خطيرة بالنسبة للتضخم المعتدل الا أنها تتزايد مع تزايد معدل التضخم .

ويرى البعض أنه للحكم على فعالية ضريبة التضخم كصورة من صور تحصيل الضرائب ، يمكن أن ننسب الخسارة فى الرفاهية الناتجة عنها الى المتحصلات التى تعود على الحكومة من هذه الضريبة ، وهو ما يعطى مقياسا لهذه الفعالية ، ومقارنة الناتج مع النفقات المتعلقة بالحصول على موارد بطرق بديلة والمنسوبة أيضا الى هذه الموارد(٢٧) .

وينتج عن هذا أن الحكومة يمكنها أن تلجأ الى التمويل التضخمى طالما أن نسبة نفقة الرفاهية الناتجة عن التضخم الى ضريبة التضخم أقل من نسبة نفقات التجميع أو التحصيل ، الخاصة بالضرائب الأخرى ، الى حصيلته هذه الأخيرة .

وقد توصلت بعض الدراسات الى أنه بالنسبة للمعدلات المتواضعة للتضخم ، فان نسبة نفقة الرفاهية الناتجة عن هذا الأخير الى ضريبة التضخم تعد صغيرة تماما(٢٨) وأنه حينما تتجاوز معدلات التضخم ٢٪ سنويا ، فان هذه النفقة تصبح أكثر ارتفاعا من تلك الخاصة بالضرائب الأخرى (وقد تم هذا التقدير بالاستناد الى الفرض الذى وفقا له تصل نفقات تجميع (أو تحصيل) الضرائب الأخرى Collection Costs ، شاملة نفقة الرفاهية ، نفقات التحصيل ، نفقات المراجعة والفحص ، نفقات الادارة المباشرة والمصاحبة لجمع تلك الضرائب الى ٧٪ من المتحصلات الاضافية التى يتم جمعها ، أى من الناتج الحدى لهذه الضرائب(٢٩) .

وهكذا ، فانه باستثناء الحالة التى يكون فيها معدل التضخم منخفضا جدا ، فان هذا الأخير يعد مولدا لضرائب غير فعالة ، اذا ما تقبلنا التحليل الخاص بالاحلال بين الأنواع المختلفة للضرائب .

١ - ٢ - ٢ - اعادة توزيع الدخل وسوء تخصيص الموارد :

يفترض التحليل السابق لنفقات التمويل التضخمى ، أن التضخم يعد

متوقعا تماما وهذا الافتراض يستبعد أى إعادة توزيع - غير مرغوب فيها - للدخل ، وأى سوء فى تخصيص الموارد ، يمكن أن ينتج عن عدم توقع التضخم على نحو كامل .

غير أن واقع الأمر أن التضخم إذا كان غير متوقع ، وهو عادة ما يكون كذلك ، فسوف يؤدي الى الاضرار بأصحاب الدخول الثابتة مثل أرباب المعاشات وحملة السندات والذين تتخلف دخولهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار ومحاباة أصحاب الدخول المتغيرة مثل التجار والمنتجين (٣٠) كما أنه يؤدي الى سوء تخصيص للموارد نتيجة لعدم التأكد فيما يتعلق بمستقبل الأسعار - المطلقة والنسبية - ويؤدي الى تشجيع الاستثمار فى المخزون أو فى الصناعات ذات العائد السريع على حساب الاستثمار فى صناعات السلع الانتاجية .

فاذا أخذنا فى الاعتبار حقيقة أن الحكومات لا تعلن - صراحة - أنها تنوى أحداث تضخم عند معدل محدد مسبقا ، وأن التضخم لا يمكن توقعه على نحو كامل ، وحينما يتم ادخال الآثار الناتجة عن تضخم غير متوقع تماما فى الصورة ، فإن مساوئ ، التمويل التضخمى وما ينتج عنه من نفقات سوف تزداد وضوحا «(٣١) (حيث ستضاف هذه الآثار الى نفقة الرفاهية المشار إليها) .

ويلاحظ أن الآثار التوزيعية - الاختلالية The Distributive-Disruptive Effects تعد معقدة تماما ، وتعتمد على العديد من العناصر المؤسسية التى يصعب تقديرها كليا (٣٢) ، ومن ثم ، ولاغراض الدراسة والتحليل ، عادة ما يفترض أن التضخم يعد متوقعا تماما .

٢ - سياسة التمويل التضخمى وضرية التضخم فى مصر :

يلاحظ - بداية - أنه ليس كل تمويل لعجز الموازنة يعد تضخميا ، فهذا يتوقف فى واقع الأمر على طريقة التمويل - وعلى كون هذا الأخير يتم من مدخرات حقيقية أم من اصدار جديد .

فمن المعروف أنه حينما تكون ميزانية الدولة فى حالة عجز ، تلجأ

الحكومة الى الاقتراض لتغطية هذا العجز (أى لسد الفجوة بين النفقات والايادات) ، وهذه القروض قد تكون داخلية أو خارجية .

وباستبعاد المصادر الخارجية التى ساهمت فى تمويل جانب من عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر ، فقد أمكن للحكومة أن تحصل على قروض - داخلية - من عدة مصادر ، والتى يمكن تصنيفها من حيث أثارها الى نوعين رئيسيين(٣٣) :

— مصادر للاقتراض الحقيقى غير التضخمى ، وتنصرف أساسا الى الاقتراض من الجمهور والمؤسسات غير المصرفية ، حيث يتم الاعتماد على المدخرات - الحقيقية - التى تولدت لديهم .

ويمكن تقسيم هذه المصادر بدورها الى نوعين(٣٤) :

★ الاقتراض من الأوعية الادخارية الاجبارية للأفراد (والذى يتضمن اقتراض الحكومة من فوائض أموال الهيئة العامة للتأمين والمعاشات، الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية) ، وللشركات (بمعنى الاقتراض من الفوائض الحقيقية المتولدة فى القطاع العام) .

★ الاقتراض من الوعية الادخارية الاختيارية للأفراد أى من أموال الهيئة العامة لصندوق توفير البريد ، ومن صافى حصيلة مبيعات شهادات الاستثمار التى يقوم البنك الأهلى بتسويقها نيابة عن الحكومة (اقتراض غير مباشر) بالإضافة الى حصيلة ائتمان الأفراد والشركات والهيئات فى السندات الحكومية التى تطرحها الدولة للائتمان العام (اقتراض مباشر) .

— مصادر للاقتراض التضخمى ، وتتمثل فى الاقتراض من الجهاز المصرفى -مقابل صكوك على الخزانة - أى الاقتراض من البنوك التجارية أو من البنك المركزى بصفة مباشرة عن طريق الاصدار الجديد - كمصدر أخير لتغطية العجز فى الموازنة العامة عند الضرورة وهو الأمر الذى يسهم فى زيادة مطلوبات الجهاز المصرفى من الحكومة بما يودى الى زيادة المعروض النقدى .

ويلاحظ أنه وإن كان النوع الأول من مصادر التمويل - الداخلية - لا يسهم فى التضخم حيث لا يترتب عليه اضافة تذكر الى السيولة النقدية للمجتمع ، فان النوع الثانى - بطبيعة الحال - ذو تأثير تضخمى مباشر - نظرا لما ينتج عنه من زيادة فى حجم النقود المتداولة دون أن يقابلها زيادة مناظرة فى حجم المعروض الحقيقى من السلع والخدمات ومن ثم فهو يسهم فى احداث اختلال واضح بين تيار الانفاق النقدى وتيار العرض الحقيقى للسلع والخدمات ، وهو ما ينعكس فى أغلب الأحوال فى ارتفاع المستوى العام للأسعار (٣٥) .

ويلاحظ أن هذا النوع من التمويل هو الذى يهمنى فى هذا المجال ، حيث أن ما ينتج عنه من ارتفاع فى الأسعار يؤدى الى انخفاض القوة الشرائية للنقود ، والذى يعد بمثابة ضريبة ضمنية (ضريبة تضخم) يتم تحويلها الى الدولة .

ومن ثم فسوف نعمل فيما يلى على التعرف على الوزن النسبى لهذا التمويل - التضخمى - فى مجال تمويل العجز الاجمالى للموازنة العامة فى مصر ، ثم نلجأ بعد ذلك الى تقدير لضريبة التضخم التى تعود على الدولة نتيجة لاتباعها لهذه الوسيلة التمويلية - وذلك فى الفترة ٧٤ - ١٩٨٧/٨٦ .

٢ - ١ الأهمية النسبية للتمويل التضخمى فى مصر (٧٤ - ١٩٨٧/٨٦):

يشير الجدول رقم (١) بالملحق الاحصائى ، الى تطور التمويل المصرفى ونسبته الى العجز الاجمالى خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٧/٨٦ ، والذى يمكن عن طريقه التعرف على مدى كثافة الالتجاء الى التمويل التضخمى .

ويتضح من الجدول أن هذا التمويل - المصرفى - قد زاد من ٤٠٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ الى ٣٦١١ مليون جنيه فى عام ١٩٨٧/٨٦ ، أى زاد الى حوالى تسعة أمثاله فى سنة الأساس ١٩٧٤ ، كذلك يتضح من الجدول أن هذا التمويل لم يزداد فقط من الناحية المطلقة ، وإنما أيضا كنسبة من اجمالى التمويل للعجز فى الموازنة خلال الفترة محل الدراسة فقد غطى هذا النوع من التمويل حوالى ٣٧٦٪ من العجز الاجمالى فى هذه الموازنة فى عام ١٩٧٤ ، ثم قفزت هذه النسبة مرة واحدة الى ٦٣٦٪ فى عام

١٩٧٥ ثم شهدت بعد ذلك انخفاضاً نسبياً في الفترة ٧٦ - ١٩٧٨ - ولكنها ما لبثت أن صعدت من جديد إلى ٤٦٫٤٪ في عام ١٩٧٩ . وابتداءً من عام ١٩٨١/٨٠ أخذت تتذبذب بين صعود وهبوط ولكنها سجلت مستويات مرتفعة بدرجة ملحوظة في الأعوام ١٩٨٦/٨٥ ، ١٩٨٧/٨٦ ، حيث ساوت : ٤٢٫٥٪ ، ٤٧٫٩٪ على الترتيب .

كما بلغت نسبة التمويل المصرفي إلى العجز الإجمالي في المتوسط خلال الفترة محل البحث حوالي ٤٠٪ - وهي نسبة مرتفعة وتدل على أن عجز الموازنة العامة للدولة قد تم تمويله أساساً بمصادر تضخمية طويلة الفترة المشار إليها وأن الجهاز المصرفي كان بمثابة الممول الرئيسي لهذا العجز حيث ساهم بما يقارب نصف إجمالي التمويل للعجز الكلي . بل إن هذا التمويل - المصرفي - قد ساهم في عام ١٩٨٦/٨٥ - على سبيل المثال - بنحو ٥٨٪ من التمويل المحلي للعجز ، ومثل حوالي ٤٢٫٥٪ من إجمالي مصادر تمويل العجز في الموازنة في الوقت الذي مثلت فيه الأوعية الادخارية المحلية ٢٣٫٦٪ فقط من هذا التمويل ولم يتجاوز التمويل الخارجي ٢٦٫٥٪ منه .

(انظر الجدول رقم (٢) بالملحق الإحصائي) .

خلاصة القول ، يلاحظ الإفراط الشديد في الاعتماد على الجهاز المصرفي في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة محل الدراسة ، والذي يرجع لسهولة وانتظام عملية الاقتراض وهو ما يشير أيضاً إلى تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية - طبقاً لما تسفر عنه الموازنة العامة للدولة - وإلى عدم الالتزام بالقوانين المنظمة لاقتراض الخزنة من البنك المركزي (٣٦) .

بمعنى آخر ، إن انعام النظر في الجدول رقم (١) بالملحق الإحصائي ، يوضح أن تمويل عجز الموازنة كان مرتكزاً على الوسائل التضخمية ، مما يعني أن الأفراد كانوا يدفعون طيلة الفترة محل الدراسة « ضريبة ضمنية » للحكومة ، ويتحملون أعبائها على النحو المبين في التحليل النظري السابق .

وفيما يلي سوف نقوم بتقدير لهذه الضريبة في الفترة ٧٤-١٩٨٧/٨٦ .

٢ - ٢ تقدير « ضريبة التضخم » فى مصر خلال الفترة ٧٤-٨٦/١٩٨٧ :

يتضمن الجدول رقم (٣) بالملحق الاحصائى تقديرات لضريبة التضخم فى مصر (كنسبة من الناتج القومى الاجمالى) عن الاحتياطى من النقود (٣٧) خلال الفترة ٧٤ - ٨٦ / ١٩٨٧ ، ويلاحظ من هذا الجدول ما يلى :

★ أن ضريبة التضخم كانت تتذبذب من سنة لأخرى حيث تراوحت بين ٢١٪ من الناتج القومى الاجمالى فى عام ١٩٧٩ ، (وهى أقل قيمة لها فى الفترة محل الدراسة) ، ٨٪ من هذا الناتج فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ (وهى أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة) وبلغت فى المتوسط ، بالنسبة للفترة ككل ٤٣٪ وتعد هذه الضريبة مرتفعة الى حد كبير ، وبالمئات ابتداء من عام ٨١ / ١٩٨٢ اذا ما قورنت بمثيلتها فى بلاد نامية أخرى ، فعلى حين وصلت هذه الضريبة - فى مصر - الى ٨٪ من الناتج القومى الاجمالى فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ على سبيل المثال ، لم تتعدى ٤٪ فى الأرجنتين ، ٢٪ فى اكوادور ، ٦٪ فى الفلبين ، ٥٪ فى كوت دوفوار ، ٩٪ فى نيجيريا (٣٨) .

وقد يفسر هذا الارتفاع بزيادة نسبة النقد الاحتياطى فى مصر الى الناتج القومى الاجمالى بالمقياس الى بقية البلاد النامية المذكورة ، فعلى حين وصلت هذه النسبة فى مصر فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ الى ٤٠٪ ، لم تتعدى ٦٣٪ فى الأرجنتين ، ٨٪ فى اكوادور ، ٨٪ فى الفلبين ، ٤٤٪ فى كوت دوفوار ، ٩٦٪ فى نيجيريا (٣٩) .

★ رغم هذا الارتفاع النسبى لضريبة التضخم فى مصر - بالمقياس الى البلدان النامية الأخرى المشار اليها ، الا أنه من المتوقع أن تزداد ارتفاعا - عن التقديرات المذكورة فى الجدول رقم (٣) - اذا ما أخذنا فى اعتبارنا أن معدلات التضخم المشار اليها - والتي تم حساب هذه الضريبة وتقديرها وفقا لها - لا تعبر عن الارتفاع الحقيقى فى الأسعار ، بل تعبر فقط عن ارتفاع الأسعار الرسمية ومن ثم فهى تعد متحيزة الى أسفل ، وتظهر التضخم بأقل مما هو عليه فعلا (٤٠) . ومن هنا ، يمكننا اعتبار أن الانخفاض الواقعى فى القوة الشرائية للموحدة النقدية يعد أكبر من المحسوب فى الجدول المشار اليه وبالتالي فان ضريبة التضخم تعد أعلى - من الناحية الفعلية - من التقدير المعطى لها .

ولكن على أية حال ، يمكن اعتبار هذه التقديرات - لأغراض التحليل - ممثلة للحد الأدنى لضريبة التضخم خلال الفترة محل الدراسة .

٣ - التأثيرات السلبية لسياسة التمويل التضخمي ، وخطورة اتباعها في السنوات التسعينية :

أشرنا فيما سبق الى أن حكومات البلدان النامية يمكنها خلق ادخار اجباري من خلال التمويل التضخمي ، وانفاق المتحصلات على تكوين رأس المال مما يؤدي الى الاسراع بعملية التنمية الاقتصادية .

وقد بينا كيف أن هذا التمويل تتمثل خطورته في أنه يحفز معدلات هامة للتضخم ويزيد من نفقة الفرصة البديلة لحيازة النقود ، ويؤدي الى تخفيض في الأرصدة الحقيقية المحازرة من جانب الأفراد . وطالما أن هذه الأرصدة تمد الأفراد « بخدمات السيولة » ، فإن ما يحدث من انخفاض فيها يعنى تخفيض فيما تدره من منفعة ، والذي ينبغي أخذه في الاعتبار حين تقدير نفقات التمويل التضخمي . كذلك أشرنا الى ما يترتب على هذا الاخير من اعادة توزيع للدخول وسوء توزيع للموارد ، وبالذات حينما يكون هذا التضخم غير متوقع .

ويهمنا الآن أن نركز على ثلاث من التأثيرات السلبية للتضخم الذي سوف ينتج عن هذه السياسة التمويلية ، والتي اذا ما أضيفت الى ما سبق الحديث عنه من « نفقات » فسوف تضع موضع الشك كفاءة وفعالية هذه الوسيلة للتمويل في زيادة المتحصلات الحقيقية - الاجمالية - للحكومة بصفة خاصة والادخار المحلى الاجمالي بصفة عامة ، وتزيد من نفقاتها .

وتتمثل هذه التأثيرات - السلبية - فيما يلي :

- ★ التأثير السلبي الذي يمارسه التضخم على المدخرات الاختيارية .
- ★ التأثير السلبي للتضخم على الموازنة العامة للدولة .
- ★ التأثير السلبي للتضخم على المتحصلات الضريبية الحقيقية .

٣ - ١ التأثير السلبي للتضخم على الادخار الاختيارى للقطاع العائلي:

رأينا أن سياسة التمويل التضخمي تؤدي الى زيادة المدخرات « الاجبارية » عن طريق فرض ضريبة اجبارية على الأرصدة النقدية الحقيقية التي يحوزها الأفراد ، ولكن ينبغي ألا نهمل الأثر السلبي للتضخم على المدخرات الاختيارية ، وهو ما يحسد من كفاءة وفعالية هذه السياسة فى مجال التمويل .

ويتم تأثير التضخم على مدخرات القطاع العائلى - الاختيارية - بعدة طرق منها :

(أ) تخفيض الدخل الحقيقية بهذا القطاع :

فمن المعروف أن مستوى مدخرات هذا القطاع يتحدد بعدد كبير من العوامل الموضوعية والذاتية والتي يتمثل أهمها فى « مستوى الدخل الحقيقى » ، فكلما كان مستوى هذا الدخل مرتفعا ، كلما وجد فائض قابل للادخار ، وإذا تلاشى هذا الفائض ، تلاشت بالتالى هذه القدرة .

وبناء على ذلك يمكن القول أن التضخم يؤثر تأثيرا سيئا على مدخرات القطاع العائلى ، فمن الواضح أنه حينما يرتفع المستوى العام للأسعار ، فسوف تنخفض الدخل الحقيقية وبصفة خاصة لهؤلاء الذين تعد دخولهم ثابتة أو لا تزيد بنفس النسبة التي تزيد بها الأسعار (مثل أصحاب الأجور والمرتببات) مما يؤدي الى عجز تلك الدخل عن الوفاء بالحاجات الأساسية للأفراد فيصعب عليهم الادخار ، بل ومن المتصور - فى حالة استمرار الارتفاع فى الأسعار - أن يسعى هؤلاء الى السحب من مدخراتهم السابقة للاستعانة بها فى مواجهة ما يحدث من تزايد فى أعباء نفقات الاستهلاك .

(ب) تخفيض سعر الفائدة الحقيقى :

وهو ما يؤدي الى هروب المدخرين من ايداع مدخراتهم فى الأوعية الادخارية المختلفة ، فمن المعروف أنه اذا كان سعر الفائدة يقل عن معدل التضخم الجارى ، فسوف يصبح سعر الفائدة « الحقيقى The Real Rate of Interest » سالبا « وهنا يقوم الأفراد - مدفوعين بالرغبة فى

تحقيق عائد مرتفع على مدخراتهم - بسحب ودائعهم من الأوعية الادخارية وشراء المعادن الثمينة والسلع المعمرة والأراضى والعقارات ، وغيرها من صور الادخار « العينى » والتي يصعب توجيهها الى الاستثمارات المنتجة اللازمة للتنمية الاقتصادية(٤١) .

وهنا ينبغي أن نشير الى أن سعر الفائدة الحقيقى فى مصر يعد سالبا ، حيث يتجاوز معدل التضخم سعر الفائدة الاسمى مما يعنى تعرض المدخرات الفردية - الاختيارية - للتآكل الحقيقى مع زيادة معدل التضخم نظرا لأن ما يحصل عليه المدخر من فوائد لا يكفى لتعويضه عما يصيب مدخراته النقدية من تدهور(٤٢) .

فاذا أخذنا فى الاعتبار أن معدل التضخم الخاص بعام ١٩٨٧/٨٦ - على سبيل المثال - يبلغ ٢٥١٪ (وفقا لتقديرات البنك المركزى) (٤٣) (والمحسوب من الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين « حضر ») وأن سعر الفائدة على الودائع بالجنه المصرى لمدة سنة على سبيل المثال لم يتجاوز ١١٪ (خلال العام المذكور) ، فمعنى هذا أن سعر الفائدة الحقيقى على هذه الودائع سالب بقدر يصل الى حوالى -١٤٪ وهو ما يعنى اتجاه القوة الشرائية للمدخرات النقدية نحو الاضمحلال .

ان التحليل السابق للتأثير السلبى للتضخم على المدخرات الاختيارية يجعلنا نعتقد أنه « يخشى أن يؤدى التضخم - فى حالة استمراره فى السنوات التسعينيه - الى انخفاض فى مستوى الادخار الاختيارى مما يحد من الأثر الموجب للتضخم على الادخار الاجبارى » .

وقد يرى البعض أن التضخم من شأنه اعادة توزيع الدخل القومى على النحو الذى يزيد من المدخرات ، حيث يؤدى ارتفاع الأسعار الى زيادة الأرباح التى يحصل عليها المنظمون علما بأن هذه الأرباح ، اذا أعيد استثمارها ، فسوف يعنى ذلك أن التمويل التضخمى قد أسفر فى نهاية الأمر عن زيادة حجم المدخرات .

بمعنى آخر ، يرى البعض أن التمويل التضخمى يعمل على اعادة توزيع

الدخول الحقيقية عن طريق نقل جزء من القوة الشرائية للأفراد ذوى الميل الحدى المرتفع للاستهلاك - ومن ثم الميل الحدى المنخفض للادخار - الى هؤلاء الذين يتميزون ، على العكس ، بانخفاض الميل الحدى للاستهلاك - ومن ثم بارتفاع الميل الحدى للادخار أى الذين يدخرون ويستثمرون الجزء الأكبر مما يحدث فى دخولهم من زيادة بحيث تؤدى هذه العملية فى نهاية الأمر الى زيادة المدخرات « الاجبارية » (الى جانب ما ينشأ عن التمويل التضخمى من ادخار اجبارى فى صورة ضريبة تضخم على النحو المشار اليه) ، وبحيث أنه قد يسفر التضخم فى نهاية الأمر عن زيادة معدل الادخار القومى ككل ، غير أننا نورد الملاحظات التالية ، والتي تضع موضع الشك هذا الأثر - الموجب - للتضخم على الادخار :

أولاً : حتى لو حدثت زيادة فى أرباح المنظمين على النحو السابق شرحه ، نتيجة لتحويل جزء من القوة الشرائية للأفراد محدودى الدخل اليهم ، فليس هناك ما يضمن قيام هؤلاء المنظمون بتوجيه هذه الزيادة الى الاستثمار ، بل ربما وجهت هذه الأخيرة الى الاستهلاك الترقى والكمالى الذى تقبل عليه الطبقات مرتفعة الدخل فى البلاد النامية بالذات ، ومنها مصر .

ثانياً : أن تحقيق هذه النتائج الايجابية لأثر التضخم على الادخار القومى تنحصر فقط فى المدى القصير ، أما اذا استمر التضخم لفترة طويلة ، فإن ما قد ينتج من آثار ايجابية لاعادة توزيع الدخل على الادخار الاجبارى قد يتلاشى مع الآثار السلبية لاعادة توزيع الدخل على الادخار الاختيارى وقد تكون النتيجة اذن لأثر المحصلة النهائية لارتفاع الأسعار على معدل الادخار القومى صفراً ، وقد تكون بالسالب (٤٤) .

٣ - ٢ التأثير - السلبي - للتضخم على الموازنة العامة للدولة :

٣ - ٢ - ١ العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة والتضخم :

حتى وقت قريب ، كانت الدراسات المتعلقة بدور العناصر النقدية فى عملية التضخم ، تعامل « عرض النقود » على أنه « متغير خارجى » ، والذى يؤدى نموه الى زيادة حدة الارتفاع فى الأسعار (٤٥) (ومن ثم فان التضخم ينتج - وفقاً لهذا المنطق - بصفة أساسية ، بسبب التوسع فى عرض النقود) .

غير أن العديد من الدراسات الحديثة قد توصلت الى أن الزيادة فى عرض النقود قد لا تكون مستقلة عن التضخم بل نتيجة له .

ومن ثم فقد أثبتت هذه الدراسات أن هناك علاقة ذات اتجاهين تربط بين كل من الزيادة فى الرصيد الاسمى للنقود والتضخم ، كما بينت أن هذه الزيادة من شأنها زيادة الطلب على السلع والخدمات فترتفع الأسعار، غير أن التضخم الناتج يؤدي الى زيادة العجز الحكومى ، والذي تقوم السلطات بتمويله بالالتجاء الى المزيد من خلق النقود .

وهكذا ، اذا كان التزايد الذى يحدث فى عجز الموازنة العامة للدولة يمثل مصدرا من مصادر الضغوط التضخمية ، نظرا لقيام الدولة بسد جانب من هذا العجز بالالتجاء الى التمويل التضخمى - أى عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفى وطبع المزيد من النقود (بما يعنيه هذا من أن العجز فى الموازنة يسبب التضخم) الا أن التضخم - من الناحية الأخرى ، يؤدي الى زيادة العجز ، ومعنى هذا وجود علاقة تبادلية بين التضخم والعجز فى الموازنة :

فالعجز يزيد من التضخم والتضخم يزيد بدوره من حدة العجز ، وهكذا(٤٦) .

وقد وضحت هذه العلاقة التبادلية بالذات لدى « توماس سرجنت Th. Sargent ، « نيل والاس N. Wallace ، عام ١٩٧٣ (٤٧) ، حيث قاما بتمييز وتوضيح أثر التغذية المرتدة Feedback من التضخم الى التوسع فى عرض النقود - بطريقة صريحة - كما خلاصا الى أنه من المناسب أكثر النظر الى علاقة السببية على أساس أنها ذات اتجاهين .

كما توصلت دراسات أخرى الى نتائج مشابهة عن هذه العلاقة ذات الاتجاهين خلال فترات التضخم الجامح وأكدت على أهمية « التصرفات المالية » للحكومة كعامل مساعد فى عملية التضخم ومن هذه الدراسات نشير الى تلك التى قام بها كل من « روبرت بارو R. Barro (٤٨) ، « رودنى جاكوب R. Jacob (٤٩) ، « جاكوب فرينكيل J. Frenkel (٥٠) ،

« دين ديوتون D. Dutton (٥١) ، بالاضافة الى الدراسة التى قام بها اجيفلى B. Aghevli ، خان M. Khan (٥٢) عن أربعة من البلاد النامية (البرازيل ، كولومبيا ، جمهورية الدومينكان ، تايلاند) خلال الفترة ٦١ - ١٩٦٤ .

وتتميز هذه الدراسة الأخيرة عن الدراسات السابقة عليها بأنها أخذت فى اعتبارها مجموعة من البلاد تختلف بطريقة ملحوظة فى تجربتها المتعلقة بالتضخم (فى حين) أن هذه الدراسات - السابقة - قد اقتصرت على بلاد تعاني من التضخم السريع) . وقد انتهى كاتبها الى أنه فى حين أن العلاقة التبادلية - المشار إليها - يمكن أن تزداد حدتها فى البلاد ذات المعدلات المرتفعة للتضخم ، الا أن النموذج الذى قدماه ، والخاص بهذه العلاقة يمكن أيضا أن ينطبق على البلاد النامية ذات المعدلات المعتدلة للتضخم .

وجدير بالذكر فى هذا المجال أنه قد أجريت دراسة للتحقق من صحة وجود هذه العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة والتضخم فى مصر باستخدام النموذج المستخدم من قبل «اجيفلى B. Aghevli» ، « خان M. Khan » وقد توصلت هذه الدراسة الى تأكيد وجود مثل هذه العلاقة فى حالة الاقتصاد المصرى ، والى أن هذه العلاقة تبدو لا نهاية لها (٥٣) : فعجز الميزانية يعد سببا من مسببات التضخم كما أن هذا الأخير مفسر من مفسرات عجز الميزانية .

وقد أظهر النموذج التأثير المتبادل بين التغير فى المستوى العام للأسعار وعجز الموازنة العامة فى مصر ، حيث يترتب على زيادة المستوى العام للأسعار زيادة حدة العجز فى الموازنة والذى يمول - بنسبة عالية - من الجهاز المصرفى مما يؤدى الى المزيد من عرض النقود والمزيد من ارتفاع الأسعار فزيادة معدل التضخم ، ومن ثم زيادة العجز ، . . وهكذا .

ان هذا التأثير المتبادل بين عجز الموازنة والتضخم فى مصر ، يضى على العملية التضخمية خاصة النمو الذاتى ، ويؤدى بالاقتصاد المصرى الى الدوران فى حلقة مفرغة ، حيث العجز يولد التضخم والتضخم يزيد حدة العجز وهذا يجعل من الخطورة بمكان الاستمرار فى سياسة التمويل التضخمى فى التسعينيات ويدعو الى حصر هذا النوع من التمويل فى أضيق الحدود الممكنة .

٣ - ٢ - ٢ تفسير أثر التضخم على العجز فى الموازنة :

يفسر هذا الأثر على النحو التالى :

مع ارتفاع معدل التضخم ، تزيد النفقات الحكومية بمعدل أسرع من الإيرادات الحكومية ، نظرا لأن قيمة هذه الأخيرة - الاسمية - تعد ثابتة فى المدة القصيرة (بحيث ان قيمتها الحقيقية تنخفض وتهبط فى مواجهة التضخم السريع) .

فمن الصحيح أن التضخم بما يخلقه من زيادة فى دخل بعض الفئات والطبقات الاجتماعية وبما يصاحبه من نمو فى المعاملات قد يؤدى الى زيادة الإيرادات الحكومية ولكن المشكلة أنه توجد « فترات ابطأ » مالية تفصل ما بين زيادة الأسعار والدخول من ناحية وبين زيادة حصيللة الدولة من الضرائب من ناحية أخرى . ومعنى ذلك أن الأسعار والدخول قد ترتفع لفترة زمنية معينة ، ولكن انعكاس ذلك على زيادة حصيللة الدولة من الضرائب يحتاج الى فترة زمنية معينة حتى يمكن تغيير القوانين الضريبية بحيث تتمشى مع التضخم (٥٤) .

وفى الوقت الذى تتسم فيه الإيرادات الضريبية بالثبات النسبى على هذا النحو ، فان النفقات الحكومية تتم بمعدلات حقيقية مما يعنى أنها تزيد - من الناحية الاسمية - بصورة ملازمة أو مصاحبة لزيادة الأسعار وهو ما يؤدى الى العجز فى الموازنة . بعبارة أخرى ، ان حدوث زيادة فى معدل التضخم يزيد من عجز الموازنة حيث تزداد النفقات العامة - الاسمية - مع التضخم ، فى حين أن المتحصلات - الاسمية - تظهر تأخرا معينة .

وينطبق هذا القول - أى نمو الانفاق العام بسرعة أكبر من الإيرادات العامة - على الوضع فى مصر حيث تدل البيانات على أن التضخم الذى ساد خلال الفترة محل البحث - وابتداء من منتصف السبعينيات - صاحبه عجز الإيرادات العامة عن ملاحقة النمو المستمر الذى حدث فى الانفاق العام .

فبالنظر الى بيانات الجدول رقم (٤) بالملحق الاحصائى يلاحظ اتجاه

كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة للتزايد بصفة مستمرة .

فقد ارتفع الرقم القياسى للايرادات العامة من ١٠٠ فى عام ١٩٧٤ الى ٩٢٧ فى عام ١٩٨٧/٨٦ ، مما يدل على أن هذه الايرادات قد زادت بأكثر من تسعة أمثالها خلال الفترة محل الدراسة (١٩٨٧/٨٦ - ١٩٧٤) .

ولكن على الرغم من ارتفاع الايرادات العامة وزيادتها المستمرة على هذا النحو الا أن ما حدث فيها من نمو لم يكن كافيا لتغطية الانفاق العام المتزايد ، نظرا لأن النمو فى هذا الاخير كان يتم بمعدل أسرع منه بالنسبة للايرادات العامة . فقد ارتفع الرقم القياسى للنفقات العامة من ١٠٠ فى عام ١٩٧٤ الى ١٢٢٨ فى عام ١٩٨٧/٨٦ - أى أن هذه النفقات قد ارتفعت خلال الفترة محل الدراسة بما يزيد على اثنتى عشرة مثلا - مما أدى الى اتساع الفجوة بين الانفاق العام والاييرادات العامة بصفة مستمرة .

والحقيقة أن عجز الايرادات العامة عن ملاحقة النمو فى الانفاق العام يمكن التعبير عنه عن طريق متابعة تطور ما يسمى بـ « معدل تغطية الايرادات العامة للانفاق العام » - على النحو الموضح فى الجدول رقم (٤) بالملحق الاحصائى ، حيث يلاحظ أن هذا المعدل قد انخفض من ٧٣٪ فى عام ١٩٧٤ الى ٦٢٪ عام ١٩٧٥ ثم شهد بعد ذلك تحسنا نسبيا حيث وصل الى ٧٨٪ فى عام ١٩٧٦ ثم أخذ يتذبذب بين صعود وهبوط فى الفترة ٧٧ - ٨٠ / ١٩٨١ ولكن ابتداء من عام ١٩٨٢/٨١ أخذ اتجاهها نزوليا وأخذ يتراجع نحو مستمر حتى وصل الى أدنى مستوى له فى عام ١٩٨٧/٨٦ وهو ٥٥٪ .

خلاصة القول ، ان التضخم الذى شهدته مصر ابتداء من منتصف السبعينيات وطوال الفترة محل الدراسة ، قد أثر بشكل واضح على الموازنة العامة للدولة حيث دفع بالنفقات العامة نحو التزايد المستمر - عن طريق دفعه لبعض بنود الانفاق الجارى نحو الارتفاع (٥٥) - وفى نفس الوقت لم يودى الى زيادة الايرادات العامة للدولة بنفس نسبة الزيادة التى حدثت فى النفقات العامة ، مما ترتب عليه زيادة عجز الموازنة العامة للدولة (٥٦) سنة بعد أخرى ، على النحو الموضح قبل ذلك . وقد يستمر هذا الوضع ، اذا ما استمر التضخم خلال السنوات التسعينية .

٣ - ٣ التأثير السلبي للتضخم على المتحصلات الضريبية الحقيقية (٥٧) :

أثبتت الدراسات الحديثة أنه حينما تساهم الحكومة فى التضخم عن طريق تمويلها لجانب من عجز الموازنة العامة من خلال خلق النقود ، فهى تؤثر فى دخلها - الحقيقى - من الضرائب ، ويختلف هذا التأثير من بلد لآخر :

فبالنسبة للبلاد التى تعتمد بدرجة كبيرة على ضرائب الدخل التى يتم تحصيلها بمعدلات تصاعديّة عند المنبع ، والتى يعد معدل التضخم فيها معتدلا وفجوات التحصيل الخاصة بالضرائب قصيرة ، يكون أثر التضخم على الإيرادات الضريبية موجبا ، بمعنى أن مثل هذه البلاد يمكنها أن تحصل على زيادات فى دخلها من الضرائب ، محفزة من جانب التضخم .

وتعد هذه الشروط متوفرة فى العديد من البلاد الصناعية المتقدمة ، ومن ثم فقد ارتبط فيها التضخم - بصفة عامة - فى السنوات السبعينية - بزيادات هامة فى القيمة الحقيقية للإيرادات الضريبية .

أما بالنسبة للبلاد النامية ، فلا تتوفر فيها هذه الشروط ، حيث تقل أهمية ضرائب الدخل التصاعديّة التى يتم تحصيلها عند المنبع ، وتلعب الضرائب النوعية Specific دورا هاما ، وحيث تطول فجوة تحصيل الضرائب ، بصفة عامة ، ومن ثم فإن فرصة الاستفادة من الأثر الموجب للتضخم على الإيرادات الضريبية تعد ضعيفة ، بل إن أثر التضخم على هذه الإيرادات قد يكون سالبا (أى يؤثر عكسيا على هذه الأخيرة) (٥٨) .

وتدل التجربة على أنه بالنسبة لهذه البلاد ، ترتب على التضخم انخفاض فى الدخل الحقيقى من الضرائب وفى حالات عديدة أصبح هذا الانخفاض فى حد ذاته عنصرا مساهما فى العملية التضخمية حيث قامت الحكومات المعنية بتمويل العجز الناتج عنه من خلال طبع النقود الجديدة (٥٩) .

وتلعب فجوة التحصيل دورا هاما فى تخفيض القيمة الحقيقية للإيرادات

الضريبية ، لذا سوف نتناول بالشرح هذا الدور فيما يلى - بعد أن نوضح المقصود بهذه الفجوة .

٣ - ٣ - ١ طول فجوة تحصيل الضرائب :

يتم تحصيل الضرائب - عادة - بعد فترة ابطاء ، حيث يصعب ، بل يستحيل بالنسبة لبعض الضرائب ، أن تتم المدفوعات للسلطات الضريبية فى نفس الوقت الذى حدث فيه الحدث أو الواقعة الخاضعة للضريبة Taxable Event

ومن ثم يمكن تعريف فجوة التحصيل الخاصة بضريبة ما على أنها الفترة من الوقت التى تفصل بين الحدث الخاضع للضريبة وتحصيل الضريبة المرتبطة بهذا الحدث .

وبالنسبة للإيرادات الضريبية الاجمالية ، فان هذه الفترة يمكن أن تكون قصيرة (شهر واحد بالنسبة للعديد من البلاد المتقدمة حيث التحصيل عند المنبع والمدفوعات المقدمة Advance Payments تعد شائعة بالنسبة لضرائب الدخل ، وحيث يتم تسديد الالتزامات الضريبية المرتبطة بالضرائب غير المباشرة بسرعة نسبية - نتيجة لتوافر اجراءات محاسبية متقدمة) وربما تطول لتصل أحيانا الى ستة أشهر فى بعض البلاد المتخلفة (٦٠) .

وفى مصر ، تتراوح فجوة التحصيل بين شهرين وأربعة شهور - تستحق الخزانة بعدها فوائد على المبالغ المتأخرة (٦١) .

ففى حالة ضريبة الشركات على سبيل المثال ، يتم تقديم الاقرار الضريبى خلال ثلاثين يوما من تاريخ اقرار الجمعية العمومية للحساب الختامى ويتم منح شهرا آخر كمهلة فى حالة عدم الموافقة على الربط ، بعسده تصبح الضريبة واجبة الأداء .

وفى ضرائب الأرباح التجارية والصناعية تتولى الادارة الضريبية اخطار الممول بعناصر الربط ، على أن يرد فى خلال شهر ، وإذا لم يتم الاتفاق يتم اخطار الممول بالربط النهائى على أن يمنح مهلة شهرا آخر لقبوله أو

الطعن فيه . وفى ضريبة المرتبات والأجور ، يلتزم الممول بتقديم الاقرار قبل أول أبريل من السنة الجديدة ، ومعنى هذا أن هناك ثلاثة شهور تمثل « فجوة تحصيل » .

أما فى ضريبة الدخل العام فتؤدى الضريبة من واقع الاقرار فى الميعاد المحدد لتقديره خلال الأربعة شهور الأولى من السنة (٦١) .

٣ - ٢ - ٣ اثر فجوة التحصيل ، على المتحصلات الضريبية الحقيقية :

ان وجود مثل هذه الفجوات فى التحصيل يعنى أنه فى ظل الظروف التضخمية يرجح حدوث انخفاض فى المتحصلات الضريبية الحقيقية بالنسبة للحكومة والذى يعد دالة طردية فى معدل التضخم ، طول فترة التحصيل ، المستوى المبدئى للضرائب - كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى (٦٣) .

وقد قدرت احدى الدراسات الحديثة أنه بافتراض معدل « معطى » للتضخم يساوى ١٠٪ فى الشهر ، فان بلدا ما والذى يقوم بتحصيل ضرائبه مع فترة ابطاء مساوية للصفر ، سوف لا يعانى من أى انخفاض فى القيمة الحقيقية لدخله من الضرائب ، أما اذا بلغت هذه الفترة شهرا واحدا ، فسوف يشهد انخفاضا فى هذه القيمة مساو لـ ٩٪ ويصل هذا الانخفاض الى ٢٨٪ فى حالة وصول فترة الإبطاء الى خمسة شهور . ومعنى هذا أنه مع ثبات معدل التضخم ، فكلما كانت فجوة التحصيل أطول ، كلما زاد الانخفاض فى الإيرادات الضريبية الحقيقية للحكومة ، نتيجة للتضخم .

ومن الناحية الأخرى ، بافتراض « فجوة تحصيل للضرائب » معطاه وتساوى ٤ شهور ، فان بلد ما سوف يفقد ٤٪ من القيمة الحقيقية لدخله الضريبى اذا ما ارتفع معدل التضخم من الصفر الى ١٪ فى الشهر ، كما أنه سوف يفقد ١٨٪ اذا ما ارتفع هذا المعدل الى ٥٪ فى الشهر ، ٣٢٪ فى حالة ارتفاعه الى ١٠٪ . أما اذا أصبح معدل التضخم مرتفعا بشدة وليكن ٥٠٪ فى الشهر ، فان القيمة الحقيقية للضرائب سوف تنخفض الى ٢٠٪ فقط مما كانت ستكون عليه فى غياب التضخم .

ومعنى هذا أنه مع ثبات فجوة التحصيل ، فكلما كان معدل التضخم أكثر ارتفاعا كلما زاد الانخفاض فى القيمة الحقيقية للدخل الحكومى من الضرائب (٦٤) .

ومن ثم ، وبالإستناد الى هذا التحليل ، فنظرا لطول فترة التحصيل فى مصر ، والتي قد تصل فى بعض الأحيان الى أربعة شهور بالنسبة لبعض أنواع الضرائب على النحو السابق الإشارة اليه ، فيتوقع أن يترتب على ارتفاع معدل التضخم خسارة فى الحصيلة الحقيقية للايرادات الضريبية للحكومة ، وهذه الخسارة سوف تزداد كلما زاد معدل التضخم وكلما زاد طول فجوة التحصيل ، كما أنها تتفاقم أيضا مع وجود ظاهرة المتأخرات الضريبية والتي تواجهها مصلحة الضرائب فى مصر منذ سنوات عديدة :

ذلك أن متابعة أرقام هذه المتأخرات ، يوضح أن حجمها ليس ضئيلا، بالإضافة الى أنها تتزايد من عام لآخر بشكل واضح ، حيث ارتفعت المتحصلات المستحقة لمصلحة الضرائب من ١٤٨٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ (فضلا عن ٥٦٣ مليون جنيه مستحقة لمصلحة الجمارك) الى ٣٥٦٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨١/٨٠ (فضلا عن نحو ٢٣٠٥ مليوناً لمصلحة الجمارك) ثم الى ١١١٧٤ مليوناً فى عام ١٩٨٨ (بالإضافة الى ٥٩٥١ مليوناً لمصلحة الجمارك) (٦٥) .

خلاصة القول أن وجود فترات ابطاء فى تحصيل الضرائب فى النظام الضريبى المصرى بالإضافة الى شيوع ظاهرة المتأخرات الضريبية يعنى أن المكاسب التى يمكن أن تعود على الحكومة من اتباع سياسة التمويل التضخمى سوف تكون أقل مما يفترض بصفة عامة .

ومن هنا ، فإن التركيز على المساهمة الاجمالية للتمويل التضخمى فى زيادة إيرادات الدولة واهمال أثر التضخم الناتج عنه على الضرائب « العادية » أو « الصريحة » ، يمكن أن يؤدى الى سياسات خاطئة ، ذلك أن معدلا مرتفعا للتضخم يمكن أن يؤدى الى انخفاض كبير فى الدخل من الضرائب العادية ، بحيث أنه قد ينتهى الأمر بالحكومة الى الحصول على موارد مساوية أو أقل من تلك التى كانت ستحصل عليها فى غياب التضخم .

ومن ثم ، فإنه حتى أفضل حالات التمويل التضخمى وأكثرها مناسبة ، والتي يتم فيها استثمار كل الدخل الناتجة عنه فى مشروعات استثمارية منتجة ، سوف تفقد أهميتها وفقا لهذا التحليل ، نظرا لأن الاضافة الصافية للدخل الحكومى الكلى ، والتي يمكن استثمارها على هذا النحو قد تكون صفرا أو حتى سالبة .

٤ - خلاصة وتوصيات :

نحو سياسة تمويلية أكثر فاعلية فى السنوات التسعينية :

وضحت الدراسة - النظرية - لسياسة التمويل التضخمى ، أن حكومات البلاد النامية ، ومن بينها مصر ، تلجأ لسياسة التمويل التضخمى لزيادة نصيبها فى الدخل القومى ، حيث تقوم بتعظيم المتحصلاه « من ضريبة التضخم » - وذلك بهدف رفع مستوى الادخار الاجبارى - ومن ثم الادخار القومى - وأنه لا خوف من اتباع هذه السياسة التمويلية طالما أن حصيللة « ضريبة التضخم » تنصرف الى الانفاق الاستثمارى وليس الجارى ، حيث تؤدى الى زيادة الناتج القومى من خلال ميكانيزم المضاعف وما يترتب على ذلك من الاسراع بعملية التنمية الاقتصادية .

كذلك بينت الدراسة التطبيقية للاقتصاد المصرى ، أن الدولة قد افترطت فى الفترة محل الدراسة فى الاعتماد على التمويل التضخمى ، وأن حصيلتها من « ضريبة التضخم » قد تراوحت بين ٢٠٪ ، ٨٪ خلال هذه الفترة ، وقد تساءلنا - فى البداية - عن فعالية هذا النوع من التمويل - وما يعنيه من ضريبة على الأرصدة النقدية الحقيقية - ومدى امكانية الاعتماد عليه فى السنوات التسعينية . ويمكن القول أن فعالية التمويل التضخمى تتطلب - وفقا لتحليلنا السابق - عدة شروط منها :

- أن يؤدى ما يتضمنه من « ادخار اجبارى » الى زيادة الادخار القومى ، والى زيادة « صافية » فى الإيرادات السيادية للدولة .
- أن توجه « حصيللة ضريبة التضخم » الى الانفاق الاستثمارى .
- وأن يترتب على هذا الانفاق - الاستثمارى - زيادة فى الدخل القومى ومن ثم اسراع بعملية التنمية الاقتصادية .

فهل يمكن لهذه الشروط أن تتحقق فى اقتصاد نام مثل الاقتصاد المصرى ؟ فى الواقع ، وفقا لتحليلنا السابق ، يمكن التوصل الى النتائج التالية التى تضع موضع الشك فعالية التمويل التضخمى وامكانية الاعتماد عليه فى التسعينيات .

أولا : ليس من المؤكد أن يترتب على زيادة الادخار الاجبارى - الناتج عن التمويل التضخمى ، زيادة فى الادخار القومى ، او زيادة « صافية » فى إيرادات الدولة :

— فمن ناحية تأثير الادخار الاجبارى على الادخار الاختيارى ومن ثم على الادخار القومى ككل، بينا أن التضخم حينما يستمر مدة طويلة نسبيا، افنه يمارس تأثيرا سلبيا على المدخرات الاختيارية حيث يقل حجم الفائض الممكن ادخاره وربما يضطر الأفراد الى الالتجاء للسحب من مدخراتهم السابقة (ادخار سالب) لكى يواجهوا ما ينتج عن هذا التضخم من انخفاض فى القوة الشرائية لأرصدتهم النقدية .

وفى هذه الحالة تكون الزيادة فى المدخرات الاجبارية قد تمت على حساب المدخرات الاختيارية وليس كإضافة لها ، بحيث يكون الأثر الصافى على الادخار القومى صفرا أو حتى سالبا .

— ومن حيث التأثير على الإيرادات الصافية للدولة ، فنحن نعتقد أن العائد « الصافى » من ضريبة التضخم سوف يقل بطريقة محسوسة ، اذا ما أخذنا فى اعتبارنا لأثر التضخم على حصيلة الإيرادات الضريبية بالإضافة الى كافة المساوئ والنفقات الأخرى المرتبطة بالتضخم الناتج عن سياسة التمويل التضخمى .

(١) ففيما يتعلق بأثر التضخم على المتحصلات الضريبية الحقيقية ، وجدنا أنه فى مصر ، شأنها فى ذلك شأن البلاد النامية الأخرى ، حيث تقل أهمية ضرائب الدخل التصاعدية ويزيد الاعتماد على الضرائب النوعية وحيث تعد فجوة التحصيل كبيرة ، يمارس التضخم تأثيرا سالبا على الدخل الحقيقى من الضرائب ، وفى هذه الحالة تكون زيادة « الضريبة الضمنية » للتضخم ، قد تمت على حساب الضرائب « الصريحة » ، المباشرة وغير المباشرة .

ان وجود فترات ابطاء فى تحصيل الضرائب - فى النظام الضريبى المصرى - يعنى أن العائد الصافى للحكومة من اتباع سياسة التمويل التضخمى سوف يكون أقل من العائد الاجمالى (الذى سبق تقديره) .

فنظرا لطول هذه الفترات ، سوف تكون الخسارة فى الدخل الضريبي الحقيقى هامة - وكلما زاد معدل التضخم فان العائد الصافى من اتباع سياسة التمويل التضخمى سوف يكون أقل الأمر الذى قد يؤدى الى تحييد أثر هذه السياسة على الايرادات الحكومية الحقيقية .

ومن ثم لا يمكننا عزل الدخل الناتج عن التمويل التضخمى عن التغيرات فى الضرائب « العادية » - تلك التغيرات التى تحفز من جانب التضخم - على النحو الذى تم فى الأدب الاقتصادى المتعلق بهذا النوع من التمويل . فهذا الأدب قد تعامل مع حالة خاصة وهى تلك التى يترك فيها التضخم الدخل الحقيقى من الضرائب دون تغيير .

أما فى حالة الاقتصاد المصرى حيث تطول فترة الإبطاء فى التحصيل، فانه من المتوقع أن يحدث التضخم تغيرات فى الدخل الضريبي الحقيقى ، والتى ينبغى أخذها فى الحسبان عند تقدير العائد الصافى من اتباع سياسة التمويل التضخمى .

(ب) وبالإضافة الى الأثر السلبى للتضخم على المتحصلات الضريبية الحقيقية ، فانه ينبغى الأخذ فى الاعتبار - عند تقدير الزيادة الصافية فى إيرادات الدولة نتيجة لسياسة التمويل التضخمى - للمساوئ والنقائص الأخرى المرتبطة بالتضخم المحفز من جانب هذه السياسة ومنها :

— نفقة الرفاهية ، الناتجة عن الانخفاض فى الأرصدة النقدية الحقيقية المحازة من جانب الأفراد .

— أثر التضخم على سوء تخصيص الموارد واعادة توزيع الدخل القومى وقد رأينا أن هذا الأثر سوف يزيد طالما أن التضخم لم يتوقع تماما . ومن ثم فنحن نعتقد أن هذا الأثر سوف يكون هاما فى مصر ، نظرا لأنه فى الاقتصاد المصرى ، شأنه شأن الاقتصاديات النامية عموما ، يصعب على الوحدات الاقتصادية التوقع نظرا لعدم اكتمال هيكل المعلومات المتاح لها والذى لا يعنى فقط عدم وجود المنشورات والاحصاءات الكافية بل يتعدى ذلك الى وجود عشوائية فى علاقة تلك الوحدات بالاطار الذى تعيش فيه (٦٦) .

— أثر التضخم - السلبي - على عجز الموازنة .

فقد رأينا أن التضخم يؤدي الى ارتفاع تكلفة الخدمات العامة التي تؤديها الحكومة مما يؤدي الى تزايد انفاقها العام بمعدلات أكبر من معدلات زيادة إيراداتها العامة - وهو ما يؤدي الى ظهور العجز في الموازنة العامة - أو زيادته - وفي هذه الحالة يكون عجز الموازنة قد أدى الى تفاقمه مرة ثانية ، ويصبح أسلوب التمويل التضخمي معرقلا للتنمية بدلا من أن يكون محفزا لها .

خلاصة القول ، أن منهج التوازن الجزئي للتمويل التضخمي والذي استخدم عادة في الأدب الاقتصادي المتعلق بهذا الموضوع سوف يعطي نتائج غير صحيحة .

ان دور التمويل التضخمي في توليد موارد اضافية « صافية » للحكومة يمكن تقديره فقط من خلال اطار توازن عام والذي يدخل في حسابه أثر التضخم على الإيرادات الضريبية الحقيقية بالاضافة الى كافة نفقاته ومساوئه الأخرى(٦٧) .

ولا شك أن ادخال هذا الأثر وتلك النفقات والمساويء في الحسابان سوف يمنع « التمويل التضخمي » من أن يكون وسيلة تمويلية « براءة » - كما يعتقد - بل وسيلة « مكلفة » والتي يعد عائدها الصافي غير مؤكد(٦٨) .

ثانيا : ليس من المؤكد استخدام حصيلة « ضريبة التضخم » في زيادة الاستثمار المنتج :

فحتى لو غضضنا النظر عن ما يحدثه التضخم من انخفاض في الإيرادات الضريبية الحقيقية ، ومن ثم في الإيرادات الصافية للحكومة ، وحتى اذا افترضنا أن حصيلة ضريبة التضخم سوف تمثل زيادة صافية في إيرادات الحكومة ، فليس هناك ما يضمن استخدامها في أغراض منتجة ، بل قد توجه - ولو في جزء منها - الى الانفاق الاستهلاكي غير المنتج .

ثالثا : ليس من المؤكد أن يترتب على الزيادة في الاستثمار - الناتجة

عن سياسة التمويل التضخمي - زيادة هامة في الدخل القومي ، أو اسراع لخطى التنمية الاقتصادية :

فحتى على افتراض استخدام حصيلة ضريبة التضخم في الانفاق على الاستثمار فليس هناك ما يضمن أن يؤدي ذلك الى زيادة هامة في الدخل القومي - عن طريق ميكانيزم المضاعف نظرا لعدم مرونة الجهاز الانتاجي وضعفه مما يعنى عدم كفايته لتشغيل الطاقات العاطلة .

كذلك ليس من المؤكد أن يكون لسياسة التمويل التضخمي تأثير ملموس على عملية التنمية الاقتصادية (٦٩) بل انها قد تؤدي على العكس الى الاضرار بها عن طريق ما تحفزه من تضخم . فارتفاع الأسعار الذي ينتج عن هذه السياسة ، اذا كان مستمرا ، سوف يلحق الضرر بالاقتصاد القومي ويؤدي الى اثار سيئة ضارة به ويعرقل عملية التنمية الاقتصادية ، عن طريق ما يؤدي اليه من : اضرار بنمط الاستثمار المرغوب فيه لعملية التنمية (حيث يشجع على الاستثمار في المجالات غير الضرورية ذات العائد السريع) ، اضرار بميزان المدفوعات (حيث يعوق الصادرات ويشجع على زيادة الواردات بسبب ما يحدثه من تغيير في الأسعار النسبية للمنتجات المحلية والمنتجات المستوردة) (٧٠) ، زعزعة الثقة في العملة الوطنية ، هروب رؤس الأموال الى الخارج ،

كل هذه الاثار ، وغيرها ، الناتجة عن التضخم ، تعوق بلا شك عملية التنمية الاقتصادية والتي يجب أن تتم في جو يسوده نوع من الاستقرار النقدي والثبات النسبي في الأسعار .

ان الاعتبارات السابقة في مجموعها تدعو للقول بأن سياسة التمويل التضخمي لا تمثل سياسة « مريحة » وسهلة « بل سياسة مكلفة حيث يصحبها وينتج عنها العديد من المساوئ المعرقلة لعملية التنمية كما أن نتائجها تعد ضعيفة وغير مضمونة . وينتج عن ذلك أن هذا التمويل - حتى اذا كان يتم بمعدلات متواضعة ، ينبغي النظر اليه بشيء من الحيطة والحذر .

ومن هنا يمكننا القول أنه بدلا من تحفيز التضخم عن طريق سياسة التمويل التضخمي ، يمكن لصانعي السياسة ، في السنوات التسعينية ، ان

يستهدفوا - على العكس - الاحتفاظ بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والسعري ، والذي يعد من أزم الأمور وأكثرها ضرورة لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وللإسراع بعجلاتها ، والبحث عن سياسة تمويلية أكثر فعالية في هذا المجال والتي تتمثل أهم عناصرها فيما يلي :

(أ) الحد من الالتجاء الى سياسة التمويل التضخمي في السنوات التسعينية ، ومنع السياسة النقدية من أن تكون تابعة للسياسة المالية :

ويتطلب هذا الا يتم التمويل المصرفي بصفة تلقائية لتغطية عجز الميزانية وقصر استخدام الاصدار النقدي الجديد في تمويل الموازنة العامة على حالات الضرورة الملحة (٧١) . وهذا يتطلب اعادة النظر فيما جاء في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ، والقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ - حيث أباحا للبنك المركزي أن يقدم قروضا للحكومة لتغطية العجز الموسمي في الميزانية في حدود ١٠٪ من متوسط ايراداتها خلال السنوات الثلاث السابقة ولمدة ثلاثة شهور على أن تؤدى خلال سنة من تقديمها ، وذلك حتى يمكن علاج ماحدث من خروج عليها ووضع حد للتوسع في الاصدار النقدي (٧٢) .

(ب) العمل على تمويل عجز الميزانية بوسائل - حقيقية - غير تضخمية:

ومن هذ القبيل التجاء الحكومة الى السوق المالى وقيامها باصدار سندات ذات أجال مختلفة وطرحها بأسعار فائدة تتناسب مع المخاطر والظروف الاقتصادية المتوقعة خلال أجال السندات ، وقابلة للتغيير بما يتمشى مع ما يحدث من تغيرات في مستويات أسعار الفائدة العالمية ، كذلك يمكن دعم الودعاء الادخارى المعروف بشهادات الاستثمار ، والذي يقوم عليه البنك الأهلى المصرى لحساب الدولة ، عن طريق اعادة النظر في أسعار الفائدة على هذه الشهادات وجعلها ملائمة لاجل الشهادة .

كما يمكن للدولة اصدار سندات تكفل لحاملها بعد فترة محددة امتلاك وحدات سكنية أو أراضى صالحة للبناء أو الاستزراع ، مع ضرورة اظهار الجدية في مثل هذه المشروعات للحصول على ثقة الأفراد فى مثل هذه السندات (٧٣) .

ولا شك أن تنشيط مجال اصدار الأوراق المالية الحكومية بصفة عامة

سوف ينمى ويثرى بورصة الأوراق المالية من ناحية ، ويساهم - من ناحية أخرى - فى توفير مدخرات حقيقية لتمويل عجز الموازنة العامة بدلا من اللجوء الى سياسة التمويل التضخمى والتوسع فى اصدار النقود(٧٤) .

(ج) الاعتماد - بصفة مباشرة - على ضرائب « صريحة » بدلا من الضرائب « الضمنية » ، التى يشتمل عليها التمويل التضخمى ، وهو ما يتطلب ضرورة الاصلاح الضريبى :

ان زيادة حصيلة الضرائب « الصريحة » يمكن أن يكون أكثر فاعلية - فى السنوات التسعينية - من اللجوء الى ضريبة « ضمنية » تستند الى التضخم .

غير أن الجهد الضريبى فى مصر مقاسا على أساس نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلى الاجمالى يعد من أفضل الجهود الضريبية فى دول العالم الثالث ، ومن ثم فنحن نعتقد أن امكانية رفع هذه النسبة أكثر فأكثر تعد امكانية محدودة(٧٥) .

ولكن تبقى مع ذلك امكانية زيادة حصيلة الضرائب « الصريحة » عن طريق الاصلاح الضريبى ، أى عن طريق علاج المشاكل التى يعانى منها النظام الضريبى فى مصر . فمن المعروف أن هذا النظام يعانى من نوع من الاختلال الهيكلى - على الرغم من الاصلاحات العديدة التى تمت بالنسبة له - وهذا الاختلال يتمثل بصفة أساسية فى اعتماده على الضرائب غير المباشرة ، التى تفرض على استخدام الدخل والثروات مما يعنى ثقل العبء الضريبى على المستهلكين محدودى الدخل بصفة خاصة بالإضافة الى مساهمة هذا النوع من الضرائب فى دفع الأسعار نحو الارتفاع - كذلك يلاحظ أن الضرائب على دخل الاشخاص الطبيعيين لازالت تتركز على نظام معقد من الضرائب النوعية وهو ما يضعف من كفاءة الجهاز الضريبى ويزيد من الاعباء الادارية التى يتحملها ويضعف من الحصيلة .

يضاف الى ذلك كثرة الاعفاءات الضريبية وشيوع ظاهرة التهرب الضريبى والتأخرات الضريبية(٧٦) وعدم تعقب الكثير من الأنشطة والدخول الطفيلية التى نمت نموا هائلا فى السنوات الأخيرة ولا تخضع مع ذلك لأى

استقطاع ضريبي (أو تخضع لمثل هذا الاستقطاع ولكن بشكل لا يتناسب على الاطلاق مع حجمها) .

ومن ثم ، وفى ضوء هذه المشاكل ، تعتقد أن « اصلاح ضريبي فعال » يستهدف علاج أوجه القصور فى النظام الضريبي المصرى وتطويره على نحو يمكن من الحصر الكامل للمجتمع الضريبي وتصحيح الاختلال فى الهيكل الضريبي وفى معدلات الضرائب يمكن أن يؤدى الى زيادة حصيله الضرائب « الصريحة » - فى خلال السنوات التسعينيه - حتى مع عدم زيادة معدلات الضريبه بشكل محسوس .

كما أن هذه الزيادة فى الحصيله الضريبه على هذا النحو - فى حالة تحققها - سوف تعنى تقليل العجز فى الموازنه العامه للدولة ، ومن ثم تقليل حاجة الحكومه للالتجاء الى التمويل التضخمى .

ومن المقترحات المقدمه بشأن هذا الاصلاح الضريبي ما يلى :

- رفع كفاءة نظام التحصيل ومكافحة التهرب الضريبي .
- اعادة النظر فى الاعفاءات الضريبية وربطها بأهداف التنمية وأولويات الخطة .
- تخفيض فجوة تحصيل الضرائب وعلاج مشكلة المتأخرات الضريبية .
- العمل - بصفة تدريجية - على زيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة ومحاولة تطبيق نظام الضريبه المباشرة « الموحدة » .
- رفع كفاءة نظام التحصيل ومكافحة التهرب الضريبي(٧٧) :

ان تحديد وحصر المجتمع الضريبي الحقيقى ليشمل كبار الممولين يعد تحديا هاما أمام راسم السياسة الاقتصادية فى التسعينيات . فهناك بلاشك مجال كبير لرفع كفاء عمليات الربط والتحصيل على كبار الممولين المتهربين من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة المهن الحر والضريبة العامه على الايراد والضرائب على التصرفات العقارية والأرباح المضاربية(٧٨) بالإضافة الى تعقب الدخول الطفيلية والتي تنتج عن أنشطة غير منتجة

(كعمليات السمسة والوكالة والمضاربة على أسعار الأراضى وخلو الرجل والاتجار فى السوق السوداء - كذلك الأرباح القدرية الناتجة عن بعض العوامل والظروف وليس عن جهد الأفراد) (٧٩) .

ويقترح فى هذا المجال :

--- **تطوير ودعم النظام القائم على تحصيل الضرائب** بحيث يتمكن من احكام عملية الحصر الضريبى وهذا يتطلب عدة اجراءات منها(٨٠):

تطوير وتحديث نظم المعلومات بمصلحة الضرائب وتبسيط اجراءات المحاسبة والتحصيل من الممولين ، تدعيم الامكانيات المادية للمدارة الضريبية من حيث المبانى وأجهزة الحفظ والتوثيق والحساب ، رفع مستوى مكافآت مأمورى الضرائب عن طريق وضع نظام أفضل للحوافز التى تدفعهم على ضبط التحصيل وملاحقة المتهربين ، زيادة التدريب والتخصص ورفع كفاءة الثقافة الضريبية لدى المشتغلين بمصلحة الضرائب وتحسين ادارة هذه المصلحة .

--- **محاوية التهرب الضريبى** بكافة صورته وأشكاله ، للوصول الى كافة الممولين وتحصيل الضرائب منهم ، وذلك عن طريق اعادة النظر فى النظام الضريبى ككل حتى يمكن سد ثغرات هذا التهرب ، ويتطلب هذا قبل كل شئ صياغة القوانين الضريبية بطريقة بسيطة خالية من الغموض الذى يفتح الباب أمام بعض الثغرات ، ثم تطبيق الجزاءات الخاصة بالتهرب بكافة أبعادها(٨١) . ان رفع كفاءة نظام التحصيل ومكافحة التهرب الضريبى على هذا النحو ، الى جانب مساهمتها فى تحقيق العدالة الضريبية فى المجتمع المصرى ، يسمح بتوفير موارد مالية اضافية لميزانية الدولة للتقليل من الاعتماد على التمويل التضخمى وما ينتج عنه من مساوئ .

--- **اعادة النظر فى الإعفاءات الضريبية وربطها بأهداف التنمية وأولويات الخطة :**

فمن الملاحظ أن قوانين الضرائب قد أعيد تصحيحها بما يوسع من نطاق الإعفاءات حيث لا ضرورة لها ، ويسهل على الممول فرصة الخلاص من الضرائب المتراكمة عليه دون مبرر حقيقى(٨٢) . ولاشك أن هذه الإعفاءات تمثل فى التحليل الأخير موارد ضريبية ضخمة كان من الممكن أن ترفع من حجم ونسبة الجهد الضريبى فى مصر فى حالة عدم وجودها(٨٣) .

ومن هنا ينبغي ترشيد هذه الاعفاءات - فى السنوات التسعينية ، بمعنى عدم منحها الا فى حدود معينة ولاغراض معينة مثل تشجيع الانتاج أو تشجيع الادخار أو اعفاء محدودى الدخل .

وفى مجال تشجيع الانتاج ، يمكن اقتصاص الاعفاء الضريبى على مشروعات محددة تتميز مثلا بطول فترة الانشاء والضعف - النسبى - فى مستوى الربح ، وحاجتها للمساعدة فى الفترة الأولى ، مع ضرورتها لتنمية الاقتصاد القومى ، أو ان يتم الاعفاء فى حالة التزام المشروعات بتصدير ٣٠٪ من انتاجها - وفقا لما تنص عليه لوائح الاستثمار - واذ التزمت باستمرار نشاطها فترة مماثلة لفترة الاعفاء ، أو ارتباط هذا الاعفاء بالاستثمار والتعمير فى المناطق النائية(٨٤) .

وفيما يتعلق بمشروعات رأس المال الأجنبى ، ينبغي حين تقرير الاعفاءات الخاصة بها ان يتم التمييز بينها من حيث درجة مساهمتها فى حل المشكلات التى تواجه الاقتصاد المصرى ومدى مساهمتها فى تنمية هذا الاقتصاد وهنا ينبغي ألا تتساوى المشروعات الصناعية والزراعية مع المشروعات السياحية والبنكية والتجارية(٨٥) .

— تخفيض فجوة التحصيل ، وعلاج مشكلة المتأخرات الضريبية :

ان مكاسب هامة فى الدخل الضريبى يمكن أن تصاحب السياسات التى تخفض من فجوة التحصيل ، المتوسطة .

وفى هذا المجال ينبغي التمييز بين مايسمى « بالفترة القانونية » Legal Lag ، والتى تمر بين الوقت الذى تم فيه الحدث الخاضع لاضريبة والوقت الذى تستحق عنه تلك الضريبة - وهى فترة ضرورية تمنحها عادة الادارة الضريبية للممول حتى يتمكن من سداد التزاماته ، ومن ثم فهى لا تنطوى على أية جزاءات ، وفترة الاهمال أو التقصير Delinquency Lag ، والتى توجد حينما تتم المدفوعات بعد الوقت الذى تستحق فيه (وهى التى تثير مشكلة المتأخرات الضريبية) (٨٦) .

ان الاصلاح الضريبى المقترح ينبغي أن يستهدف تخفيض المهلة القانونية الى مستوى « أمثل » ، وفترة الاهمال أو التقصير الى الصفر .
(الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

قبالنسبة للفترة القانونية ، ينبغى على الحكومة محاولة تخفيضها دون خلق صعوبات ذات طبيعة محاسبية بالنسبة لدافعى الضرائب .

وفى هذا المجال نشير الى تجربة « الأرجنتين » والتي أمكنها تخفيض فجوة التحصيل الخاصة بضريبة القيمة المضافة والتي كانت تساوى ٩٠ يوما الى ٦٠ يوما .

وفى شيلي ، أصبحت هذه الضريبة تدفع الآن مرتين فى الشهر بغرض تخفيض تاكل القيمة الحقيقية لها - والمرتبطة بالتضخم - الى أدنى حد ممكن (٨٧) .

أما بالنسبة للفترة الناتجة عن التقصير والاهمال ، فيمكن ازلتها عن طريق فرض عقوبات على التأخير فى دفع الضرائب - بعد موعد استحقاقها، حيث يقترح فى هذا المجال - على سبيل المثال - فرض فوائد على المتأخرات غير أن هذه العقوبة بمفردها قد لا تكون كافية اذا ما ارتفع معدل التضخم ارتفاعا كبيرا ومن ثم يقترح « مقايضة المتأخرات على أساس ربطها برقم قياسى معين يعبر - بقدر الامكان - عن ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وهنا نشير أيضا الى تجربة الارجنتين ، حيث اجازت - حديثا - قانونا يتطلب مقايضة المدفوعات المستحقة للحكومة بالاضافة الى العقوبات الأخرى المقررة على من يتخلف عن سداد الضريبة فى موعدها . وعلى العموم ، يمكن القول بأن حل مشكلتى الحصر والتهرب سيؤدى الى انكماش هذه المتأخرات، حيث سيتم حصر ومحاسبة جميع المولين مع توحيد الربط على كافة المعاملات والأنشطة التى يزاولها المول (٨٨) .

— العمل بصفة تدريجية على زيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة ، والاقلال من الاعتماد على الضرائب غير المباشرة ، ومحاولة تطبيق نظام الضريبة المباشرة « الموحدة » :

ان أى اصلاح ضريبي مرغوب - فى السنوات التسعينية - سوف يتطلب تغييرا فى النظام الضريبي بأكمله ، واعادة النظر فى القوانين الضريبية ، ومحاولة تحقيق نوع من التوازن بين الأنواع المختلفة من الضرائب بحيث يستند الهيكل الضريبي بصفة أساسية على الضرائب المباشرة (والتي تمثل حاليا حوالى ثلث مجموع الضرائب فقط) (٨٩) ويقل اعتماده على الضرائب

غير المباشرة (والتي تمثل حوالى ثلثى اجمالى الضرائب) (٩٠) على النحو الذى يضمن تحقيق قدر أكبر من العدالة فى توزيع الدخل القومى .

كذلك قد يقتضى الأمر التحول عن نظام الضرائب النوعية ، أى الضرائب التى تفرض على فروع الدخل المختلفة والاتجاه الى نظام الضريبة الموحدة التى تفرض على مجموع الدخول التى يتحصل عليها الممول من المصادر المختلفة ، والذى يتميز بالبساطة فى التطبيق (٩١) وقللة نفقات التحصيل - بالمقارنة بالضرائب النوعية - والوضوح بالنسبة للممول بالاضافة الى تحقيق العدالة بصورة أكبر نظرا لأنه يسمح بتدرج الضريبة وفقا لامكانيات الممول .

هوامش الدراسة

(١) كذلك فان انخفاض القوة الشرائية للنقود الناتج عن ارتفاع الأسعار يعنى تخفيضا اجباريا لاستهلاك بعض الفئات غير المستفيدة من التضخم وبالذات محدودى الدخل أو ذوى الدخل الثابتة (حيث تنخفض الكمية الممكن شرائها - من السلع والخدمات - بقدر « معطى » من النقود) ، بحيث يمكن اعتبار أن هؤلاء الأفراد - الذين تم اقتطاع جزء من القوة الشرائية لدخولهم نتيجة لزيادة الأسعار قد قاموا بادخار اجبارى (أو حقيقى) .

(٢) ومن ثم فان التمويل التضخمى يسمح للحكومة بالحصول على جزء من الدخل الحقيقى ، فالزيادة فى الكمية النقدية الاسمية التى تحدث فى ظل هذا التمويل ، والتى تساوى الزيادة فى حيازة الأرصدة الاسمية من جانب العناصر الاقتصادية يحصل عليها هؤلاء فى مقابل السلع التى يتنازلون عنها ، ومن هنا تحصل السلطات النقدية ومن ثم الدولة على هذه السلع والتى يمكن اعتبارها بمثابة ضريبة .

انظر فى هذا الشأن : -

- **A.L. Marty**, "Growth and the Welfare cost of inflationary finance", **J.P.E.** Vol. 75, No. (1), Feb. 1967, pp. 71-76.
- **M. Friedman**, "Discussion of the inflationary gap", in **Essays in Positive Economics**, Chicago Univ. Press, 1953, pp. 251-62.

(٣) فالى المدى الذى يدفع فيه مصدر النقود الفائدة عن هذه الخصوم، فهو يعيد جزءا من الضريبة الى حائزى الأصول .

ويلاحظ أن البنوك المركزية - بصفة عامة - لا تدفع من الفائدة ما يكفى لتعويض الضريبة على النقود التى تصدرها ، فهى لا تدفع فائدة على العملة ، وتدفع عادة سعرا للفائدة على الاحتياطيات يقل عن سعر السوق .

انظر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٨٩ ، ص ٨٦ ،

- 4) — P. Cagan, "The monetary dynamics of hyperinflation" in M. Friedman (ed.), **Studies in the Quantity Theory of Money**", Univ. Chicago Press, 1956.
- 5) — M. Bailey, "The welfare cost of inflationary finance", **J. of Pol. Econ.** Vol. 64, No. (2), 1956, pp. 93-110.

ويلاحظ أنه ، وان كان هذا النموذج - على النحو الذى تم به عرضه وتطويره على يد هذين الكاتبين قد انبعث من فكر النقديين ، الا أن تطبيقه على البلاد المتخلفة قد اتخذ ملامح هيكلية على يد « مندل R. Mundell » والذى وضح أنه : نظرا للصعوبة التى تواجهها تلك البلاد وهى بصدد زيادة متحصلاتها من الصور الأخرى للضرائب - وهو ما يمكن ارجاعه لأسباب هيكلية - فان ضريبة التضخم يمكن استخدامها والحال كذلك ، لزيادة نصيب الحكومة فى الناتج القومى ، وهو ما يمكن هذه الأخيرة من زيادة نفقاتها المحفزة للنمو . انظر فى هذا الشأن :

— R. Mundell, "Growth, stability and inflationary finance", **J. of Pol. Econ.**, Vol. 73, No. (2), April, 1965, pp. 97-109.

(٦) كذلك افترض النموذج الفروض التالية ، بغرض عزل الآثار التوزيعية للتضخم :

★ وجود معدل معطى « متوقع » للتضخم ، نتيجة لاعلان الحكومة ، على سبيل المثال ، للمعدل الذى تتوقع أن تزيد وفقا له من عرض النقود .

★ كل التعديلات الملائمة قد تمت من جانب الافراد وفقا لهذا التوقع (فكل العقود قد تم تحريرها بطريقة تجعل قيمتها الحقيقية تظل ثابتة ، كل القروض قد تمت عند أسعار للمفائدة - الاسمية - أكثر ارتفاعا ، كافة الأجور والمرتبات والمعاشات وما شابه ذلك ، يتم تعديلها بصفة منتظمة وفقا لنفقة المعيشة ، (٠٠٠) .

★ الودائع المصرفية لا تستخدم كنقود أو تعد ضئيلة جدا من حيث الحجم . ويرى « بيلى Bailey » أنه فى مثل هذا النموذج فان ما ينتج عن التضخم من اعادة توزيع للدخل الحقيقى قد تم تجنبه . انظر :

— M. Bailey, **Op. Cit.**, p. 94.

(٧) والذي يفترض الان أنه متوقع تماما .

(٨) فقد وضع « بيلي Bailey » أنه حينما يتصرف كل فرد بحيث

يحافظ بهيكل « معطى » للمدفوعات A given payments structure فسوف يضيف الى أرصدته النقدية ما يكفي للاحتفاظ بقيمتها الحقيقية ثابتة .

ونظرا لأنه يعاني كل يوم من تحمله لخسارة مساوية للمعدل اليومي لارتفاع الأسعار مضروبا في أرصدته النقدية الحقيقية المتوسطة ، فهو يضحى فى الواقع بجزء من دخله لكي يحتفظ بالقيمة الحقيقية لأرصده النقدية ثابتة . ومن هنا فان « قطع الورق الاضافية » التى يحوزها كل يوم يمكن النظر اليها « كشهادات » أو « ايصالات » تدل على أنه قام بدفع الضريبة على أرصدته النقدية التى تنطوى عليها سياسة التضخم الحكومية . انظر فى هذا الشأن

— Ibid., p. 101.

— M. Friedman, "Government revenue from inflation", J. Polit. Econ., Vol. 79, No. (4), July/August, 1971.

(١٠) انظر فى هذا الشأن :

— P. Cagan, Op. Cit.

— M. Bailey, Op. Cit.

— M. Friedman, "Government revenue...", Op. Cit.

— M. Johnson, "A survey of theories of inflation", in Essays in Monetary Economics, London, Allen and Unwin, 1967.

(١١) نظرا لأن احتياطات البنوك التجارية (R) كقاعدة عامة -

لا تدر أى فائدة فان الربح الاحتكارى لهذه البنوك والناجم عن التضخم
يخفض بالقدر π (—) بحيث أن
P

$$U = (1 - b) m \pi - \left(\frac{R}{P} \right) \pi.$$

انظر فى هذا الشأن

— M. Claassen, "Macroéconomie", Dunod, Paris, 1981, p. 295.

(١٢) وبصفة عامة ، بافتراض أرصدة حقيقية معطاه ، فان أى زيادة فى معدل التضخم الناتجة عن ما يتم خلقه من نقود لتمويل العجز سوف تكون مصطحبة بدخل أكثر ارتفاعا ، من التمويل التضخمى .

وعلى العكس ، بافتراض توقعات تضخمية معطاه ، فكلما كانت الارصدة الحقيقية أكثر ارتفاعا كلما كان الدخل من التمويل التضخمى أكثر ارتفاعا انظر :

— V. Tanzi : "Inflation, real tax revenue and the case for inflationary finance : theory with an application to Argentina", I.M.F. Staff Papers, Vol. 25, No. (3), Sept. 1978, p. 419.

(١٣) فمع تزايد نفقات الاحتفاظ بالنقود ، سوف يحاول الأفراد الاقتصاد فى الارصدة الحقيقية ، وسوف يخفضون من أرصدتهم الى النقطة التى عندها تعطيم الوحدة النقدية الأخيرة المحازة « خدمات » (أو منفعة) تساوى - على الأقل - نفقة الفرصة البديلة - المتوقعة - لحيازة تلك الأرصدة والتى يفترض أنها مساوية للمعدل المتوقع للتضخم .

لمزيد من المعلومات عن « سلوك الطلب على النقود » فى ظل الظروف التضخمية ، انظر :

— J. Deaver, "The Chilean inflation and the demand for money", in : Varieties of Monetary Experience, ed. by D. Meiselman, Chicago, Univ. Chicago Press, 1970.

— A.C. Diz : "Money and prices in Argentina", 1935-1962", in : Varieties of Monetary Experience, Ibid.

— T. Hu, "Hyperinflation and the dynamics of the demand for money in China, 1945,1949", J.P.E., Vol. 79, No. (1), Jan.-Feb., 1971, pp. 186-95.

— A.M. Silveira, "The demand for money : the evidence from

the Brazilian economy", J. Money, Credit and Banking, Vol. 5, Feb., 1973, pp. 113-40.

— M.S. Khan, — "Variable expectations and the demand for money in high inflation countries", London School Econ. 1976.

— "The variability of expectations in hyperinflation", J.P.E. Vol. 85, No. (4), July/August, 1977, pp. 817-827.

(١٤) وقد بين فريدمان أنه بالنسبة للمعدلات المرتفعة للضريبة ، فإن « قاعدة الضريبة » تتناقص بنسبة أكبر من ارتفاع « معدل الضريبة » بحيث أن ناتج هذه الأخيرة يتناقص .

— M. Friedman, "Government revenue from inflation", Op. Cit., p. 847. انظر :

(١٥) البنك الدولي ، « تقرير عن التنمية فى العالم » ، مرجع سابق ، ص ٨٦ ، اطار ٤ - ٥ .

Tax Base (١٦)

(١٧) وقد قدر أن هذا لا يحدث - كقاعدة عامة - قبل أن يصل معدل التضخم الى ٣٠٪ . انظر :

— G.M. Von Frustenberg : "L'inflation à deux chiffres : un impôt désastreux pour le monde en développement", Finances et Développement, Vol. 17, No. (3), Sept. 1980, p. 29.

(١٨) ويرى « فريدمان » أن هذا التحليل يعد صحيحا بالنسبة لاقتصاد « ساكن » ذى دخل حقيقى ثابت ، ولكنه يصبح خاطئا تماما اذا تعلق الأمر باقتصاد فى حالة نمو ، أى اقتصاد ذى دخل حقيقى متزايد .

وقد بين أن معدل التضخم الذى يعظم الدخل فى هذه الحالة الأخيرة يتوقف أيضا على معدل النمو ، وعلى مرونة الطلب على الأرصدية الحقيقية بالنسبة للدخل .

The Income-Elasticity of Demand for real balances

كما بين أيضا انه بالنسبة لمثل هذا الاقتصاد ، فان مصدر النقود يحصل على عائد من مصدرين :

— ضريبة على الأرصدة النقدية الحقيقية القائمة •

— ضريبة على الأرصدة النقدية الحقيقية التي تطلب حينما

يتزايد الدخل •

— **M. Friedman**, "Government revenue", **Op. Cit.** : انظر :
p. 847.

— **M.J. Bailey**, **Op. Cit.** (١٩)

— **R.A. Mundell**, **Op. Cit.** (٢٠)

— **A.L. Marty** : — "Growth and the welfare cost of (٢١)
inflationary finance", **Op. Cit.**

— "Growth, satiety and the tax revenue from money
creation", **J.P.E.** Vol. 81, No. (5), Sept.-Oct. 1973, pp. 1136-
52.

— **M. Friedman**, "Government revenue from infla- (٢٢)
tion", **Op. Cit.**

(٢٣) وقد توصل المعارضون لهذه السياسة الى أن الايرادات الضريبية
العادية ، تعد مفضلة على التمويل التضخمى ، وذلك بالاستناد الى المعايير
المتعلقة بالرفاهية ، لمزيد من المعلومات عن وجهة نظر هذا الفريق من
الكتاب ، انظر - بالاضافة الى المراجع المذكورة فى الهوامش ١٩ ، ٢٠ ،
٢١ ، ٢٢ •

— **Ch. D. Cathcart**, "Monetary dynamics, growth and the ef-
ficiency of inflationary finance", **J. Money, Credit and Bank-**
ing, Vol. 6, May, 1974, pp. 169-90.

— **J. Frenkel**, "Some aspects of the welfare cost of inflatio-
nary finance", In : **Money and Finance in Economic Growth**
and Development, New York, Marcel Dekker, 1976.

وقد درس الكاتبان الاعتبارات الديناميكية لنفقة الرفاهية الناتجة عن
التضخم ، حينما تتعدل التوقعات - بعد فترة ابطاء - مع التطورات التي
تحدث فى الأسعار الحالية •

(٢٤) بمعنى آخر ، ان الخسارة فى الرفاهية تعادل الخسارة فى المنفعة الراجعة الى الانخفاض فى خدمات السيولة التى يوفرها حيازة النقود .

(٢٥) انظر : — M. Bailey, Op. Cit.

ويرى البعض أن الخسارة فى الرفاهية تتمثل فى المساحة CDE فقط (أى مثلث فائض المستهلك) - ولكن كما وضح « تاور Tower » فان المساحة $m_1 E D m_2$ تعد أيضا بمثابة خسارة فى الرفاهية ، نظرا لأن الأفراد كانوا سابقا ، وقبل حدوث التضخم يحوزون $m_1 m_1$ من الارصدة الحقيقية ضمن ما يحوزونه منها - على الرغم من وجود نفقة فرصة بديلة فى صورة معدل الفائدة المتنازل عنه (r) ، ومن ثم فان هذه الأرصدة - عند الحد - لها قيمة بالنسبة للمستهلك مساوية لـ (r) ومعنى هذا أن انخفاض الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية الناتج عن التضخم يعنى أن هناك خسارة مساوية لـ (r) على كل وحدة نقدية تم التخلّى عنها ، بالاضافة الى فائض المستهلك المتمثل فى المثلث CDE انظر فى تفصيل هذا الأمر :

— C.L. Tower, "More on the welfare cost of inflationary finance". J. of Money, Credit and Banking, Vol. 3, No. (4), 1971, pp. 850-60.

(٢٦) ومن ثم فان نفقات الرفاهية المرتبطة بالضريبة على التضخم تعد أكبر من نفقات الرفاهية للضرائب الأخرى التى تفرض على الكميات - نظرا لأن نفقات انتاج النقود تعد ضعيفة تماما بحيث يمكن اعتبارها - من الناحية العملية - منعدمة .

(٢٧) من المعروف - وفقا للنظرية الضريبية - أن المعدل الأمثل لفرض الأنواع المختلفة من الضرائب تتحقق حينما يتوفر الشرط التالى :

النفقة الحدية للضريبة A (C M) = النفقة الحدية للضريبة B

A

..... = (C M)

B

(أى حينما تتساوى الخسائر الصافية الاضافية فى صورة رفاهية
- أو الاعباء الاضافية الحدية - المتضمنة بالنسبة لكل أنواع الضرائب) .

ومن ثم فسوف يتحقق المعدل الأمثل للتضخم $\pi \text{ opt}$ حينما تتساوى
النفقة الحدية للمضريبة على التضخم مع النفقة الحدية للأنواع الأخرى
للضرائب (C Mj) انظر : E. Claasen, Op. Cit., p. 229

— B.B. Aghevli, "Inflationary finance and growth", (٢٨)
J.P.E., Vol. 85, No. (6), Dec. 1977, p. 1305.

— M. Bailey, Op. Cit., p. 107. (٢٩)

انظر أيضا بهذا الصدد

— J.M. Poterba and J.J. Rotemberg : "Inflation and taxation
with optimizing governments", **Journal of Money, Credit and
Banking**, Vol. 22, No. (1), Feb. 1990.

(٣٠) انظر د . صبحى تادرس قريصة : « النقود والبنوك » الدار
الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ ، ص ٣١٩ .

— A.L. Marty, "Growth and welfare cost of infla- (٣١)
tionary finance", Op. Cit.

— B.B. Aghevli and M.S. Khan : "Inflationary finance (٣٢)
and the dynamics of inflation : Indonesia, 1951-72", A.E.R.
Vol. 67, No. (3), June 1977, p. 400.

(٣٣) انظر بشأن هذه المصادر :

د . محيى الدين الغريب : « الدين العام والسيولة النقدية فى العشرين
سنة الأخيرة فى « ملامح تطور الاقتصاد المصرى » مجموعة الابحاث المقدمة
فى المؤتمر العلمى لخريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ص ٣١ .

— د . محمد رضا العدل ، د . عبد المطلب عبد الحميد « عجز
الموازنة العامة والعملية التضخمية فى مصر » ندوة أليات التضخم فى مصر،
مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، القاهرة ، مارس ١٩٩٠ .

— د. محمود أبو العيون « التشابك المالى والنقدى وفعالية السياسة الاقتصادية فى مصر » ، مجلة مصر المعاصرة ، العددان ٤١٥ ، ٤١٦ ، يناير وابريل ١٩٨٩ .

(٣٤) يضاف الى هذين النوعين : السحب على الأرصدة النقدية التى تحتفظ بها الحكومة لدى البنك المركزى ، غير أن هذه الأرصدة لا تتجاوز فى المعتاد المطلوب لتمويل الاحتياجات اليومية للخزانة بحيث لا يمكن للحكومة أن تعتمد عليها - كثيرا - فى تمويل ، عجز الميزانية .

انظر : : د. محيى الدين الغريب : « اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الهنا للطباعة ، القاهرة ١٩٧١ .

(٣٥) معهد التخطيط القومى « الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى ٧٠ - ١٩٧٩ » قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم ١٦ ، ابريل ١٩٨١ ، ص ١١٨ .

(٣٦) د. محمد محمد البنا : « العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية فى اطار ادارة الدين العام الداخلى » ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى العاشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٥ ، ص ١٢ .

(٣٧) يتمثل الاحتياطى النقدى والذى يطلق عليه أيضا « النقود عالية القوة » أو « القاعدة النقدية » فى النقود التى تخلقها السلطات النقدية (البنك المركزى) ويتمثل فى جانب الاستخدامات فى : العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفى (C) بالإضافة الى احتياطيات البنوك التجارية سواء المتمثلة فى ودائعها لدى البنك المركزى أو النقدية فى خزائنها (R)

انظر أحمد محمود نصحى « آليات التضخم من خلال التوسع النقدى » ، ندوة آليات التضخم فى مصر ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، القاهرة ١٩٩٠ ، ص ١ .

(٣٨) انظر البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٨٩ ، اطار ٤ - ٥ ، ص ٨٦ (وهذه النسب خاصة بعام ١٩٨٧) .

(٣٩) المرجع السابق ، ص ٨٦ .

(٤٠) انظر د. جودة عبد الخالق : « أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحويلات الهائلة فى الاقتصاد المصرى ١٩٧١ - ١٩٧٧ ، من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، مارس ١٩٧٨ ، ص ٣٨٨ .

(٤١) وهو ما يعنى أن التضخم يؤدى - عن هذا الطريق - الى تشويه هيكل الادخار الاختيارى ، حيث يعمل على عرقلة واعاقة الادخار النقدى لصالح الادخار غير النقدى كما أنه يجعل العمليات المضاربية أكثر جانبيه ويؤدى الى تحول المدخرات عن الاستثمارات المنتجة طويلة الأجل .

(٤٢) انظر فى تفصيل هذا الأمر دراستنا : « معضلة سعر الفائدة فى الاقتصاد المصرى » بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى السادس ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٩ .

(٤٣) البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الأول ١٩٨٧ ، ص ٣٤ .

(٤٤) انظر : د. رمزى زكى : « مشكلة التضخم فى مصر » ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ ، ص ٥٢٣ .

(٤٥) انظر على سبيل المثال — P. Cagan, Op. Cit.

ويلاحظ أن تفسير النقديين للتضخم قد اتبع دراسة التضخم الجامح المقدمة من كاجان « فى التركيز على أن التغيرات فى عرض النقود هى التى تسبب التغيرات فى الأسعار .

(٤٦) د. رمزى زكى : « مرجع سابق » ، ص ٥٢٥ .

— T.J. Sargent and N. Wallace, "Rational expectations and the dynamics of hyperinflation", Int. Econ. Rev. Vol. 14, June, 1973.

— R.J. Barro, "Inflationary finance and the welfare cost of inflation". J. Polit. Econ. Sept./Oct. 1972, 80, pp. 978-1007.

- **R.L. Jacobs**, "Hyperinflation and the supply of (٤٩)
Money", **Credit and Banking**, Vol. 9, May 1977, pp. 287-303.
- **J.A. Frenkel**, "The forward exchange rate, expecta- (٥٠)
tions and the demand for money", **The German Hyperinfla-
tion**", **A.E. Review**, Vol. 67, Sept. 1977, pp. 653-70.
- **D.S. Dutton**, A model of self-generating inflation: (٥١)
The Argentine Case", **J. Money, Credit and Banking**, Vol.
(3), May 1971, pp. 245-62.
- **B.B. Aghevli and M.S. Khan**, "Government deficits (٥٢)
and the inflationary process in developing countries", **Staff
Papers**, Vol. 25, Sept. 1978, pp. 383-416.

(٥٣) انظر د. محمد رضا العدل ، د. عبد المطلب عبد الحميد : مرجع سابق .

(٥٤) د. رمزي زكي مرجع سابق ، ص ٥٢٥ .

(٥٥) ذلك أن ارتفاع مستوى الأسعار من شأنه زيادة الاعتمادات المخصصة للانفاق على المستلزمات السلعية والخدمية - حتى مع افتراض ثبات الكميات المطلوبة منها ، زيادة اعباء أجور ومرتببات العاملين بالحكومة والقطاع العام لتخفيف اعباء هذا الارتفاع عنهم (وينطبق نفس القول على المعاشات) بالاضافة الى زيادة نفقات الدعم للتخفيف عن كاهل المواطنين نوى الدخل المحددة .

انظر في تفصيل هذا الأمر : د. حمدي عبد العظيم : ظاهرة تزايد النفقات العامة - أسبابها ونتائجها « من بحوث المؤتمر العلمي السنوي العاشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٥ .

(٥٦) د. رمزي زكي ، مرجع سابق ، ص ٥٣٢ .

(٥٧) بالنسبة لمناقشة تفصيلية للطريقة التي عن طريقها يؤثر التضخم على المتحصلات الضريبية الحقيقية : انظر :

- **V. Tanzi** : — "Inflation and the personal income tax — An international perspective", Cambridge : Camb. Univ. Press, 1980.

— “Monetary policy and control of public expenditure”, In : **Public Expenditure and Government Growth**”, ed. by Francesco Forte and A.T. Peacock (Oxford : Blackwell), 1985.

- **V. Tanzi**, “The impact of macroeconomic policies (٥٨) on the level of taxation and the fiscal balance in developing countries”, **IMF Staff Papers**, Vol. 36, No. (3), Sept. 1989, p. 647.
- **V. Tanzi**, “Inflation, lags in collection and the real (٥٩) value of tax revenue”, **IMF Staff Papers**, Vol. 24, No. (1), March 1977, p. 154.
- **V. Tanzi**, “Inflation, real tax revenue and the case (٦٠) for inflationary finance : theory with an application to Argentina”, **IMF Staff Papers**, Vol. 25, No. (3), Sept. 1978, p. 423.

(٦١) د . محمد محمد البنا : « أثر التضخم على حصيلية الضرائب » ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى السابع ، كلية التجارة جامعة المنصورة ، القاهرة ، مارس ١٩٩٠ ، ص ٦١/١ .

(٦٢) نفس المرجع .

- **V. Tanzi**, “The impact of macroeconomic (٦٢) policies.....”, **Op. Cit.**, p. 647.

وقد بين **V. Tanzi** أنه فى البلاد التى تكون فيها فجوة التحصيل المتوسطة - بالنسبة للنظام الضريبي ككل - مرتفعة ، ومعدل التضخم مرتفعا ، والمستوى المبدئى للضرائب مرتفعا أيضا ، فان الخسارة فى المتحصلات الضريبية - مقاسة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى يمكن أن تكون مرتفعة ، والعكس صحيح . وقد قدر أنه اذا كان هناك - على سبيل المثال - أحد البلاد تبلغ فيه نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلى الاجمالى ٣٠٪ ، ويواجه معدلا للتضخم مساويا لـ ٤٠٪ فى السنة ، فسوف يقدر الانخفاض فى ايراداته الضريبية نتيجة للتضخم - بـ ١٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، اذا كانت فجوة التحصيل المتوسطة مساوية لشهرين ، ٤٦٪ من هذا الناتج

إذا ما ساوت هذه الفترة ستة أشهر (أما إذا بلغت هذه الفجوة ستة أشهر وكان معدل التضخم مساويا لـ ١٠٠٪ فى السنة ، فسوف ترتفع هذه الخسارة فى الإيرادات الضريبية الى ٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى) .

انظر أيضا فى تفصيل هذا الأمر :

— V. Tanzi, "Inflation, real tax revenue, and the case for inflationary finance...", Op. Cit.

— V. Tanzi, "Inflation lags in collection...", Op. Cit., p. 157. (٦٤)

لاحظ أنه إذا كان معدل التضخم مساو للصفر ، فسوف لا يكون هناك انخفاض فى القيمة الحقيقية للضرائب ، نظرا لأن قيمة الجنيه المحصل سوف تستمر بدون تغيير عبر الوقت كذلك إذا كانت فجوة التحصيل مساوية للصفر فسوف لا يكون هناك انخفاض فى القيمة الحقيقية للدخول الضريبية بغض النظر عن معدل التضخم .

(٦٥) فيما يتعلق بالتأخرات الضريبية ، انظر :

— د . عبد الهادى النجار : « بعض محسّدات العبء الضريبى وأثرها على عدالة التوزيع فى الاقتصاد المصرى » مصر المعاصرة ، السنة التاسعة والستون ، العدد ٣٧٣ ، ١٩٧٨ ، ص ٣٩٥ .

— البنك الأهلى المصرى ، « النظام الضريبى المصرى » النشرة الاقتصادية ، المجلد السابع والثلاثون ، العدد الأول ١٩٨٤ .

— وزارة المالية ، الحسابات الختامية .

(٦٦) انظر فى هذا الشأن : د . يوسف بطرس غالى : « آليات التضخم

فى ظل هيكل معلومات غير كامل ، محاولة للنظرية ، ندوة آليات التضخم فى مصر ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، القاهرة ، مارس ١٩٩٠ .

ولزيد من المعلومات عن أساليب تكوين التوقعات ، انظر دراستنا :

« المفاضلة بين البطالة والتضخم ، دراسة نظرية تحليلية » ، بحث مقدم الى

المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين ، نوفمبر ١٩٨٩ .
(٦٧) وبناء على ذلك فان نفقة الرفاهية الناتجة عن التمويل التضخمى لا يمكن قصرها على المساحة التى تقع أسفل منحنى الطلب على النقود كما اقترح « بيلى Bailey » على النحو المشار اليه من قبل ولكن ينبغى أن تشمل أيضا على ما يحدثه التضخم من تشوهات فى النظام الضريبى والتى قد تكون على نفس درجة الاهمية الخاصة بنفقة الرفاهية التقليدية .

(٦٨) ولتوضيح كيف أن هذا النوع من التمويل يعد مكلفا ، نشير الى الدراسة التى قام بها اجيفلى B. Aghevli وخان M. Khan والتى توصلنا بناء عليها الى النتائج التالية بالنسبة لاندونيسيا فى الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٢ : ان نسبة المتحصلات الضريبية الى الدخل القومى حينما تكون الاسعار مستقرة هى ١٠٠٪ وعند معدل للتضخم يزيد عن ١٥٠٪ - وهو الذى يعظم المتحصلات من ضريبة التضخم - فان هذه الضريبة تبلغ ٦٪ من الدخل القومى ، ولكن فى نفس الوقت ، عند هذا المعدل للتضخم ونظرا لوجود فجوات متعلقة بالتحصيل فان حصيله الضرائب الأخرى « العادية » سوف تهبط الى ٥٪ من الدخل القومى (بدلا من ١٠٠٪) .

ومعنى هذا أن الأثر الصافى للتضخم - عند معدل يزيد عن ١٥٠٪ فى السنة - هو تحقيق زيادة صافية فى الدخل الحكومى تساوى أقل من ١٪ من الدخل القومى . فاذا أخذنا فى الاعتبار أن نفس الدراسة قد قدرت نفقة الرفاهية بما يعادل ١٤٪ من الدخل القومى ، فسوف ندرك لماذا انتهت الى أن « التمويل التضخمى يعد وسيلة مرهقة جدا لزيادة الإيرادات الحكومية » . انظر فى هذا الشأن :

— B.B. Aghevli and M.S. Khan, "Inflationary finance and the dynamics of inflation...", Op. Cit.

(٦٩) وقد انتهى العديد من الكتاب الى أن « فرضية النمو عن طريق التضخم » فى حد ذاتها ذات مدلول عملى ضئيل - حتى فى ظل الظروف المواتية لها - نظرا لأن معدل النمو « الاقصى » الذى يمكن التوصل اليه عن هذا الطريق يعد صغيرا فى حين أن نفقات التضخم الناتج تعد هامة - بل توصل البعض منهم الى أنه « حتى التضخم السريع يضيف أقل من ١٥٪ (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى) .

الى معدل النمو ، وأن هذا الرقم « الأقصى » لا يأخذ فى حسابه سوء تخصيص الموارد الذى غالبا ما يصاحب التضخم » . انظر على سبيل المثال:

— R. Mundell, "Growth, stability,...", Op. Cit.

(٧٠) د . رمزى زكى : « الموقف الراهن للمجدل حول ظاهرة التضخم الركودى ومدى ملاءمته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة » فى « التضخم فى العالم العربى » ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ ، ص ٥٥ .

(٧١) على أن يتم توجيهه الى مجالات انتاجية لتحاى اثاره التضخمية . (٧٢) د . محمد محمد البنا : « العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية فى اطار ادارة الدين العام الداخلى » ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٧٣) محمود شاكر : « دور البنوك الوطنية فى تعبئة وتنمية المدخرات المحلية » بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، القاهرة مايو ١٩٨٢ ، ص ٤٤٠ .

(٧٤) نفس المرجع ، ص ٤٤٠ .

(٧٥) د . رمزى زكى ، « مشكلة التضخم فى مصر » مرجع سابق ، ص ٧١٨ .

ويلاحظ أن معدل الضغط أو العبء الضريبي قد زاد فى مصر ، فى السنوات الأخيرة ، فقد زادت نسبة حصيللة الضرائب الى الناتج المحلى الاجمالى من ٢٣ر٣٪ فى السبعينيات الى ٢٧ر٩٪ ، ٢٨٪ ، ٣٠٪ فى السنوات ٨٢/٨١ ، ٨٣/٨٢ ، ٨٣/٨٤/٨٣ . على التوالى . وهذا المعدل المرتفع يفوق معدلات الاقتطاع الضريبي الفعلية فى بعض البلاد النامية (حيث بلغت نسبة الضرائب الى الناتج المحلى الاجمالى فى غالبية هذه البلاد حوالى ١٥٪ أو أقل من ذلك فى السبعينيات) ، انظر : « تطور الدين العام الداخلى فى مصر » ، بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، السنة التاسعة والعشرون ، العدد الأول ، ١٩٨٥ ، ص ٨٨ .

(٧٦) د محمد محمد البنا : « العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية ٠٠٠ » مرجع سابق ، ص ٧ .

(٧٧) ويقصد بالتهرب الضريبي محاولة الشخص الذى تتوفر فيه شروط الخضوع للضريبة عدم دفعها كليا أو جزئيا بطرق وأساليب مخالفة للقانون .

(٧٨) د محمود عبد الفضيل : « الجديد فى الاقتصاد المصرى : نظرة تأملية فى الظواهر والآليات المستحدثة فى السبعينيات والتحديات التى تواجه الادارة الاقتصادية فى الثمانينيات » بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، مايو ١٩٨٢ ، ص ١٣٥ .

وتوضح لنا الأرقام تواضع مساهمة الضريبة على المهن الحرة ، والضريبة العامة على الإيراد الى مجموع الضرائب المباشرة والى اجمالى الحصيلة الضريبية ، حيث لم تتعد حصيلة أى منها فى المتوسط خلال السبعينيات ٣٢ مليون جنيه للأولى ، ٣٦ مليون للمثانية وهو ما يمثل حوالى ٠٩٪ ، ١٠٪ فى المتوسط من اجمالى حصيلة الضرائب المباشرة لكل منهما على الترتيب ، ولم تتعد حصيلة أى منهما فى نفس الوقت ٠٣٪ من اجمالى الحصيلة الضريبية - على الرغم من أنهما ضريبتان تفرضان أساسا على ممولين تتصف دخولهم بالارتفاع - النسبى . (انظر البنك الأهلى النظام الضريبي المصرى ، مرجع سابق ص ٢١) .

ويلاحظ استمرار نفس الوضع فى الثمانينيات ، ففى عام ١٩٨٨/٨٧ على سبيل المثال ، بلغت حصيلة الضريبة على المهن الحرة ٣٣٧ مليون جنيه ، حصيلة الضريبة العامة على الإيراد ٦٨٩ مليون جنيه وهو ما يمثل نحو ١٢٪ ، ٢٤٪ من اجمالى حصيلة الضرائب المباشرة لكل منهما على الترتيب (محسوبة من بيانات الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة - وزارة المالية) ولم تتعد حصيلتها كذلك ٤٪ ، ٨٪ من اجمالى الحصيلة الضريبية - على الترتيب - (وفقا لنفس المصدر للبيانات) .

ولا شك أن هذا الوضع يعكس بالاضافة الى اختلال الهيكل الضريبي ، ضيق نطاق المجتمع الضريبي نظرا لاستبعاد أوعية ضريبية هامة استحدثت أنشطتها مؤخرا فى المجتمع الضريبي كما أنه يعكس أيضا اتساع نطاق التهرب الضريبي وضعف الاجراءات الخاصة بربط هذه الضرائب وتحصيلها .

(٧٩) البنك الأهلي المصرى ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

وجدير بالذكر فى هذا المجال ، أن الضريبة العامة على الايراد قد تحولت لما يمكن أن نطلق عليه ضريبة على دخول ذوى المرتبات والاجور المرتفعة الذين يصعب عليهم التهرب الضريبى ، فى الوقت الذى ظلت فيه الدخول العالية المتولدة فى قطاع الأعمال والنشاطات الطفيلية دخولا متهربة من الضريبة .

انظر فى هذا الشأن : د . محمود عبد الفضيل : « تطور الهيكل الضريبى فى مصر فى ربع قرن ٥٢ - ١٩٧٧ ، دراسة تحليلية » بحث مقدم الى المؤتمر العلمى الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، مارس ١٩٧٨ ، ص ٦١ .

(٨٠) د . رمزى زكى : « مشكلة التضخم فى مصر » ، مرجع سابق ، ص ٧٢٢ .

(٨١) البنك الأهلي المصرى ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .
(٨٢) د . ابراهيم العيسوى : « ترشيد الاستهلاك الخاص فى مصر » مجلة مصر المعاصرة ، السنة الثانية والسبعون ، العدد ٢٨٤ ، ابريل ١٩٨١ ، ص ٧٩ .

(٨٣) د . رمزى زكى : « مشكلة التضخم فى مصر » مرجع سابق ، ص ٧٢١ .

(٨٤) سهام منير سليم : « تحليل ظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة ومقترحات لمواجهتها خلال سنوات الخطة الخمسية المقبلة » بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين ، نوفمبر ١٩٨٦ ، ص ٣٦ .

(٨٥) د . رمزى زكى : « مشكلة التضخم فى مصر » ، مرجع سابق ، ص ٧٢٢ .

— V. Tanzi, "Inflation, lags in collection...", Op. Cit., p. 161. (٨٦)

— Ibid., p. 165. (٨٧)

(٨٨) البنك الأهلي المصرى ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(٨٩) حيث بلغت ٣٨٪ من اجمالى الضرائب فى عام ١٩٨١/٨٠
٤ر٣٤٪ من هذا الاجمالى فى عام ١٩٨٨/٨٧ (محسوبة من الحسابات
الختامية للموازنة العامة للدولة - وزارة المالية) .

(٩٠) حيث بلغت ٦٢٪ من اجمالى الضرائب فى عام ١٩٨١/٨٠ ،
٦ر٥٦٪ من هذا الاجمالى فى عام ١٩٨٨/٨٧ (محسوبة من نفس المصدر) .

(٩١) البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثانى
والعشرون ، العدد الأول ، ١٩٨٢ .

جدول رقم (١)
تطور نسبة التمويل المصرفي للعجز الاجمالي

نسبة التمويل المصرفي الى العجز الاجمالي (٣) %	التمويل المصرفي (٢)	العجز الاجمالي (١)	السنوات
٣٧ر٦	٤٠٢	١٠٧٠ر٩	١٩٧٤
٦٣ر٦	١٠٥٧	١٦٦١ر٨	١٩٧٥
٣٣ر٠	٤٢٧	١٣٢٢ر٨	١٩٧٦
٢٤ر٣	٤٧١	١٩٣٦ر٢	١٩٧٧
٣٥ر٤	٨٢٧	٢٣٣٤ر٧	١٩٧٨
٤٦ر٤	١٥٨٢	٣٤١٢ر٥	١٩٧٩
٢٧ر٥	٨٧٤	٣١٨٢ر٥	١٩٨١/٨٠
٤٦ر٩	٢١٨٢	٤٦٥٦	١٩٨٢/٨١
٢٨ر١	١٣٩٢ر٢	٤٩٥٦ر١	١٩٨٣/٨٢
٤٣ر٢	٢٥٦٢ر٢	٥٩٣٣ر٢	١٩٨٤/٨٣
٣٥ر١	٢٤٣٤ر٦	٦٩٤٣ر٢	١٩٨٥/٨٤
٤٢ر٥	٤١٥٩ر٩	٩٧٨٩	١٩٨٦/٨٥
٤٧ر٩	٣٦١١	٧٥٤١	١٩٨٧/٨٦

المصدر : العمودان ١ ، ٢ مصدرهما وزارة المالية ، الموازنة العامة
والحسابات الختامية ، (سنوات مختلفة) ، وردا لدى : د . محمد رضا
العدل ، د . عبد المطلب عبد الحميد : مرجع سابق جدول (٥) ص ٢٦
والعمود (٣) تم حسابه من واقع العمودين ١ ، ٢ .

جدول رقم (٢)

مصادر تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة (عام ١٩٨٦/٨٥) (١)

مصادر التمويل	بالمليون جنييه	%
تمويل خارجى	٢٥٩٨	٢٦ر٥
أوعية اسخارية محلية	٢٣١٥	٢٣ر٧
قروض من مصادر أخرى	٧١٦	٧ر٣
الجهاز المصرفى (العجز الصافى)	٤١٦٠	٤٢ر٥
اجمالى التمويل	٩٧٨٩	١٠٠ر٠

(١) أرقام فعلية .

المصدر : البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ١٩٨٨/٨٧ ، جدول

(٣/٣) ص ١٤٩ .

جدول رقم (٣)

ضريبة التضخم فى مصر (١٩٧٤ - ١٩٨٧/٨٦)

السنوات	متوسط النقد الاحتياطى (مليون جنييه)	الناتج القومى الاجمالى بالأسعار الجارية (مليون جنييه)	معدل التضخم كنسبة من الناتج الاجمالى %	ضريبة التضخم كنسبة من الناتج الاجمالى %
١٩٧٤	١٢٦٩	٤٣٨٩ر٣	١٠ر٩	٢ر٩
١٩٧٥	١٤٤٦	٥٢٣٠ر٥	٩ر٧	٢ر٥
١٩٧٦	١٧٣٠	٦٨٣٧ر٦	١٠ر٣	٢ر٣
١٩٧٧	٢٠٨٣	٨٦٤٣ر١	١٢ر٧	٢ر٨
١٩٧٨	٢٦٥٥	١٠٧٨٢ر٠	١١ر١	٢ر٤
١٩٧٩	٣٤٠٢	١٣٤٩٢ر٨	٩ر٩	٢ر١
٨١/٨٠	٤٩٥٠	١٧٤٥٩ر٨	١١ر٩	٣ر٠
٨٢/٨١	٨٨٥٨	٢٠٩٠٠ر٣	١٦ر٠	٥ر٨
٨٣/٨٢	١٠٥٧٧	٢٥٩٥١ر٦	١٨ر٦	٦ر٥
٨٤/٨٣	١٢٠٥١	٣٠٥١٦ر٧	١٩ر٧	٦ر٦
٨٥/٨٤	١٤٣٣٢	٣٥٨٢٧ر٨	١٠ر١	٣ر٦
٨٦/٨٥	١٦٨٣٢	٣٩١١٤ر٧	١٩ر٢	٦ر٩
٨٧/٨٦	١٨٣٤٤	٤٥٧٥٧ر٠	٢٥ر١	٨

المصدر : بالنسبة للارقام الخاصة بالنقد الاحتياطي : الاحصاءات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي) - سطر ١٤ (للسنوات ٧٤ - ١٩٧٩) ، البنك المركزي المصرى (فيما يتعلق بالفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٧/٨٦) .

- وبالنسبة للنتائج القومية الاجمالية ، البنك المركزي المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الأول ، ١٩٨٧ ، ص ٢٥ .

- وفيما يتعلق بمعدل التضخم ، فقد تم حسابه من واقع الرقم القياسى لأسعار المستهلكين (حضر ، ١٩٦٧/٦٦ = ١٠٠) والذي يصدر عن الجهاز المركزي للتعبئ، العامة والاحصاء .

ملحوظة : تم حساب ضريبة التضخم على أساس انها تمثل الانخفاض الذى يلحق بالقوة الشرائية لمتوسط النقد الاحتياطي بسبب التضخم ، والذي يؤول للحكومة وفقا للتحليل النظرى السابق ، ومن ثم فهي تساوى

$$ن \times (ت / + ت) \cdot$$

حيث تعبر (ن) عن متوسط النقد الاحتياطي ، .

وحيث (ت) تمثل معدل التضخم « العشرى » مقيسا بالتغير الذى طرأ على الرقم القياسى لتكاليف المعيشة (فإى فترة ترتفع فيها الاسعار بمقدار (ت) تخسر فيها كل وحدة من النقود (ت / + ١) من قوتها الشرائية . انظر فى هذا الخصوص : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٨٩ ، اطار ٤ - ٥ ، ص ٨٦ .

بيانات العمودين ١ ، ٢ .
المصدر : العمودان ١ ، ٢ ، نفس المصدر الخاص بجدول (١) بهذا الملحق ، الاعمدة ٣ ، ٤ ، ٥ تم حسابها من واقع

١٧/٨٧	٥٦٣٨١	٦٨١٣٢	٨٣٦	٧٣٨١	٥٥
٥٧/٦٧	٢٦٨٨١	٤٢٠١٢	٥٦٧	٨٨٠١	١٤
٣٧/٥٧	٢١٣١١	٤٨٣٧١	٨٦٨	٤٣٦	١٤
٢٧/٣٧	١٨٤٠١	٣٠٧٤١	٥٢٨	٠٤٧	٢٤
٢٧/٢٧	٦٣٨٦	٨٦٣٣١	٢٧٤	٢٣٨	٨٤
١٧/٢٧	٢٢٢٧	٤٧٢٨١	٢٧٥	٦٨٤	٧٤
٠٧/١٧	٢٤٤٨	٢٦٧٦	٥١٥	٨٠٥	٣٨
٦٨٦١	١٢٤٣	٦٧٨٤	٢٢٢	٧٣٢	٧٤
٧٨٦١	٧٧٤٢	٥٣٨٥	٧٥٢	٣٦٢	٣٤
٨٨٦١	٧٠١٢	٤٥١٣	٧١٢	٢١٢	٥٨
٤٨٦١	٧١٢٢	٨٨٦٢	٢٤١	٢٥١	٧٨
٥٨٦١	٣٦٨١	٧٧٧٢	٤٢١	٧٣١	٢٤
٣٨٦١	٦٢٣١	٢٥٦١	٠٠١	٠٠١	٢٨

السنة	(١)	(٢)	(٢)	(٣)	(٥)
الايادات العامة	النفقات العامة	الرقم القياسي للايادات العامة	الرقم القياسي للنفقات العامة	الايادات العامة	معدل تغذية النفقات العامة
			٢٨٦١ = ٠٠١	٢٨٦١ = ٠٠١	

بالمليون جنيه

تطور اجمالي الايرادات والنفقات العامة
خلال الفترة ١٩٧٤/١٧ - ١٩٦١/٧٧

جدول رقم (٤)

تعقيب على بحث

« سياسة التمويل التضخمى ومدى
فاعليتها فى السنوات التسعينية »

٠١ د. هناء خير الدين

كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة

أود أولاً أن أبدأ بشكر منظمى المؤتمر على دعوتى للتعقيب على هذه الدراسة الجادة القيمة ، ولا عجب فى ذلك اذا أن كاتبها الدكتورة سهير معتوق - التى أعرفها منذ ان كانت طالبة فى أول دفعة من الطلاب أقوم بالتدريس لها بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية منذ أكثر من عشرين سنة - معروفة بجديتها ودقتها فى البحث والتحليل وحرصها للرجوع الى المراجع الملائمة .

لن استرسل فى ذكر مزايا هذه الدراسة - وهى كثيرة - وانما سوف انتقل مباشرة الى الاشارة الى مواضع الخلاف على ما جاء بها . . .

فمن الناحية النظرية :

١ - تبنت الباحثة نموذج « ضريبة التضخم » - واعتبرت ان التضخم ضريبة ضمنية تفرض على الأرصدة الحقيقية التى يحوزها الأفراد بمعدل يساوى معدل التضخم - واستمرت فى هذا التشبيه طوال دراستها واغفلت فرقا هاما بين تلك الضريبة وغيرها من الضرائب التى تفرضها الحكومة . . . ففى حين تحدد الحكومة معدل الضريبة المفروض على الدخل أو على السلع والخدمات ، فانها لا تحدد مباشرة معدل ضريبة التضخم (معدل ارتفاع الأسعار) ، وانما تحدد معدل نمو عرض النقود عند الالتجاء الى تمويل عجز الموازنة من الجهاز المصرفى - ويحدد هذا الأخير معدل ارتفاع الأسعار . ولا يوجد فرق بين هذه الضريبة والضرائب الأخرى عندما ترتفع الأسعار بمعدل مساو لمزيادة عرض النقود الناتج عن تمويل عجز الموازنة أما عندما ترتفع الأسعار بمعدل أسرع من معدل زيادة عرض النقود - أسوة بما يحدث فى مصر منذ أوائل الثمانينات - تنخفض قيمة الأرصدة النقدية الحقيقية ،

ويذهب جانب من ايراد « ضريبة التضخم لتعويض انخفاض القيمة الحقيقية كرصيد المعروض النقدي ، ومن ثم ، يتكون الايراد الكلى لتلك الضريبة من جزئين :

- جزء يفرض على القيمة الحقيقية ، للعرض الاضافى من النقود ويعبر عن موارد اضافية حقيقية تنتقل الى الحكومة .
- وجزء آخر تفقده الحكومة مقابل الانخفاض فى قيمة الأرصدة النقدية الحقيقية ومن ثم ، فعدم تحكم الحكومة فى معدل ضريبة التضخم - أسوة بالضرائب الصريحة الأخرى - يضيف الى عدم فاعلية هذه الضريبة كوسيلة لتمويل الانفاق العام ، حيث أن زيادة المعروض النقدي فى أى اقتصاد يولد أليات ينتشر من خلالها هذا الأثر الى جوانب الاقتصاد المختلفة ويترتب عليه معدلات متفاوتة للتضخم ، مما يضيف الى خطورة الالتجاء الى هذه الوسيلة فى التمويل

ولعل ما يؤكد الاغفال التام لهذا العنصر من جانب الباحثة ، ما جاء بصفحة ٥ من الدراسة : « يتمثل العائد الحقيقى من الضريبة فى حاصل ضرب معدل التضخم فى الرصيد الحقيقى للنقود (وهذا الناتج يعادل القيمة الحقيقية للنقود المصدره) » وهذا غير صحيح الا فى حالة تعادل معدل الزيادة فى الأسعار مع معدل الزيادة فى كمية النقود المصدره ، وهو مالا يطابق المشاهدات

٢ - من المعروف - والباحثة تعى ذلك تماما ولكنها لم تهتم بهذا الموضوع بالمقدر الكافى واكتفت باشارة عابرة له فى احد الهوامش - أن معدل التضخم الذى يحقق أقصى عائد لضريبة التضخم لا يساوى المعدل الذى تبلغ عنده مرونة الطلب على الأرصدة الحقيقية بالنسبة لمعدل ارتفاع الأسعار الواحد الصحيح الا فى حالة واحدة وهى حالة ثبات الدخل الحقيقى . أما اذا كان الدخل الحقيقى متزايدا ، فيتوقف معدل التضخم الأمثل على كل من معدل نمو الناتج القومى وعلى مرونة الطلب الدخلية على الأرصدة الحقيقية - ففى حالة نمو الدخل الحقيقى تحصل الجهة المصدره للعرض النقدي الاضافى عائداً من مصدرين : ضريبة على قيمة الارصدة الحقيقية القائمة ، وأخرى على مقدار الأرصدة الحقيقية الاضافية المطلوبة لمقابلة زيادة الدخل - وكما هو الحال عند ثبات الدخل الحقيقى ، يبلغ العائد من المصدر الأول

(١ - العائد من الضريبة على الأرصدة القائمة) أقصاه عند مرونة بالنسبة لمعدل التضخم مساوية للوحدة - ولكن العائد من المصدر الثانى ينخفض بانتظام مع ارتفاع السعر - مما يشير الى ان المعدل المطلوب لتحقيق أقصى عائد لضريبة التضخم أقل من ذلك الذى تبلغ عنده المرونة واحد صحيح ٠٠ ومن ثم يكون معدل التضخم الذى يحقق أقصى عائد للحكومة من ضريبة التضخم أقل من المعدل المرغوب فيه فى حالة ثبات الدخل الحقيقى ٠٠٠ وقد يكون سالبا فى بعض الحالات .

٣ - يستند التحليل الذى قدمته الباحثة الى عدد من الافتراضات - ذكر بعضها فى مواضع متفرقة من الجزء الأول من الدراسة وكنت أود أن تعرض بصورة واضحة ومنظمة - كما عودتنا الباحثة - حتى يتبين القارئ حدود هذا التحليل وأهم هذه الافتراضات :

- ان كافة مكونات العرض النقدى لا تدر فائدة أو عائد .
- ان الحكومة هى المصدر الوحيد لزيادة عرض النقود .
- ان مصدر النمو الوحيد هو الاستثمار الممول بالانفاق الحكومى أو الممول بواسطة زيادة عرض النقود ٠٠٠

وجميعها افتراضات مقيدة اذا ما أردنا تطبيق هذا النموذج النظرى على أية حالة واقعية .

وسوف انتقل الآن الى بعض الملاحظات بشأن تفاصيل ما جاء بهذه الدراسة - وسوف اتناولها وفقا لترتيب الصفحات التى ترد عليها تلك الملاحظات .

١ - هناك خلط بين الاصول المالية والاصول النقدية ففى ص ٣ السطر ٨ لعل الباحثة تقصد الاصول النقدية لا المالية .

٢ - فى منتصف ص ٦ يجب تصحيح $T = 0.1 y$ الى $T = 0.01 y$ وأيضا تبديل مواقع m_2, m_1 فى الشكل ص ٨ .

٣ - ص ٩ « يلاحظ أن هذه النفقة يمكن تفاديها اذا كان من الممكن دفع فائدة على كل أنواع الأرصدة النقدية » - الا يجب اضافة مساوية لمعدل التضخم ؟

٤ - كنت أود أن أجد فى هذه الدراسة تعريفا واضحا وصريحا
للأساس النقدى أو النقود عالية القدرة أو النقود الاحتياطية ٠٠٠

فى ص ٥ تشير اليها الباحثة على أنها « كمية النقد التى يتم خلقها
من جانب البنك المركزى » ٠

وفى ص ١١ تشير الى أن مصادر التمويل التضخمى تتمثل فى
الاقتراض من الجهاز المصرفى مقابل صكوك على الخزانة - أو الاقتراض
من البنوك التجارية أو من البنك المركزى « ٠٠ مما يؤدى الى زيادة المعروض
النقدى ٠ وهذا يوحي بأن الأساس النقدى يتضمن احتياطيات البنوك
التجارية ٠٠

وفى ص ١٣ تتحدث عن نسبة النقد الاحتياطى « دون تعريف واضح
وفى ص ٢٦ تذكر « ألا يتم التمويل المصرفى بصفة تلقائية لتغطية عجز
الميزانية وقصر استخدام الاصدار النقدى الجديد فى تمويل الموازنة العامة
على حالات الضرورة الملحة » مما يشير الى أن الباحثة لا تفرق بين التمويل
المصرفى والاصدار النقدى الجديد « ٠٠

وكنت أود أن أرى صراحة أن الأساس النقدى أو النقود الاحتياطية
تتمثل فى :

(أ) العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفى ٠

(ب) احتياطيات البنوك التجارية ؟ : ودائع لدى البنك المركزى أو نقدية
فى خزائن البنوك ٠٠

وأن مصادرها أو البنود المقابلة لها تتضمن - ضمن بنود أخرى -
صافى مديونية الحكومة قبل السلطات النقدية ، ومن ثم فإذا تم تمويل عجز
الموازنة من الجهاز المصرفى ، يتم هذا اما باصدار نقدى جديد أو بورود
احتياطيات من البنوك التجارية للاحتفاظ بها لدى البنك المركزى أو باقتراض
البنك المركزى لفائض السيولة من البنوك التجارية ٠٠ وانه يمكن أن يحدث
زيادة فى المعروض النقدى دون أن يحدث اصدار نقدى جديد ٠

٥ - جاء فى ص ١٠ « غير ان واقع الأمر أن التضخم اذا كان غير

متوقع - وهو عادة مايكون كذلك - فسوف يؤدي الى الاضرار بأصحاب الدخول الثابتة « ٠٠٠ لماذا افترضت الباحثة ضرورة عدم توقع التضخم لحدوث الآثار التوزيعية للتضخم ؟ فالتضخم - سواء كان متوقعا أو غير متوقع - يضر بذوى الدخول الثابتة أو بذوى الدخول التى لا ترتفع بذات معدل ارتفاع الأسعار أو بذات سرعة ارتفاع الأسعار . ولا يمكن للتوقعات تلافى هذه الآثار ٠٠٠

٦ - ص ١٥ عند تناول أثر انخفاض سعر الفائدة الحقيقى المصاحب للتضخم على الادخار الاختيارى انتهت الباحثة الى أن « يخشى أن يؤدي التضخم فى حالة استمراره فى السنوات التسعينية الى انخفاض مستوى الادخار الاختيارى مما يحد من الأثر الموجب للتضخم على الادخار الاجبارى » وواقع الأمر أن كل الحجج التى ساققتها تشير الى ان استمرار التضخم سوف يؤثر على صورة المدخرات الاختيارية لا على مقدارها ٠٠ اذ يؤدي استمرار الأسعار فى الارتفاع الى الاحتفاظ بالمدخرات فى صورة أصول عينية (أراضى ، مباني ٠٠) لا فى صورة سائلة (نقود ، ودائع لدى البنوك ٠٠)

٧ - ص ١٧ تم ترجمة feed back على أنه أثر التغذية الرجعية وقد يفضل استخدام أثر التغذية المرتدة أو ببساطة آثار متبادلة ٠٠

٨ - ص ١٨ عند تناول أثر التضخم على حصيلة الدولة من الضرائب تذكر الباحثة أنه توجد فترات ابطاء مالية تفصل ما بين ارتفاع الأسعار والدخول وبين زيادة حصيلة الدولة من الضرائب ترجعها الى مرور فترة زمنية حتى يمكن تغيير القوانين الضريبية ، بحيث تتمشى مع التضخم « ! والسؤال هو هل يحدث فعلا تعديل لقوانين الضرائب أم أن الايرادات تزداد تلقائيا بعد فترة ابطاء نتيجة « فجوة التحصيل » المشار اليها فيما بعد . فتزداد حصيلة الضرائب تلقائيا بعد فترة ابطاء ، وقد ترتفع بمعدل متزايد اذا كانت معدلات الضرائب تصاعديا ٠٠٠ ولا يحتاج الأمر الى تعديل قوانين الضرائب .

٩ - تميل أحيانا الباحثة الى القفز الى نتائج متسرة ومبالغات يفضل تلافىها - ففى ص ١٩ تخلص الى أن « التضخم الذى شهدته مصر ابتداء من منتصف السبعينات ٠٠٠ ترتب عليه زيادة عجز الموازنة العامة للدولة ويتوقع استمرار هذا الوضع اذا ما استمر التضخم خلال السنوات

التسعينية » ، فهذا القول فيه مبالغة إذ أن التضخم يزيد من عجز الموازنة ولكن ارجاع زيادة العجز المتراكم فى الموازنة أمر مبالغ فيه . فالتراخى فى ضبط المصروفات العامة ، وتزايد خسائر القطاع العام من الأسباب التى يمكن ذكرها ضمن أسباب أخرى غير التضخم لتفسير العجز المتزايد سنة بعد الأخرى .

١٠ - هناك نتائج لا تتحقق الا فى حالات التضخم الجامح hyper inflation ولا تصح فى ظل معدلات التضخم المشابهة لتلك السائدة فى مصر ، ومن ثم تبدو تلك النتائج مبالغا فيها .

ومن أمثلة تلك المبالغات ما جاء بصفحة ٢٢ حيث ذكرت الباحثة أن « الاضافة الصافية للدخل الحكومى الكلى - فى حالة التمويل التضخمى - التى يمكن استثمارها على هذا النحو قد تكون صفرا أو حتى سالبة » . نعم يؤدى التضخم الى انخفاض القيمة الحقيقية لحصيلة الضرائب ولكن هناك فرق بين هذا القول وبين القول بأن التضخم - وخاصة فى حدود معدلات التضخم السائدة فى مصر (نحو ٢٥٪ الى ٤٠٪ سنويا يؤدى الى أن تكون الاضافة الصافية للدخل الحكومى صفرا أو سالبة !!

١١ - ص ٢٤ « العائد الصافى للحكومة من اتباع سياسة التمويل التضخمى سوف يكون أقل من العائد الاجمالى » الا يفضل استخدام العائد الحقيقى والعائد الاسمى بدلا من صافى واجمالى ؟

١٢ - ص ٢٥ « فحتى على افتراض استخدام حصيلة ضريبة التضخم فى الانفاق على الاستثمار فليس هناك ما يضمن أن يؤدى ذلك الى زيادة هامة فى الدخل القومى عن طريق ميكانيزم المضاعف - نظرا لعدم مرونة الجهاز الانتاجى وضعفه مما يعنى عدم كفايته لتشغيل الطاقات العاطلة » ما معنى هذا الكلام ؟ اقترح اعادة النظر فيه حيث انه غير سليم . . .

١٣ - من المقترحات المقدمة ص ٢٧ هو العمل على تمويل عجز الموازنة بوسائل حقيقية غير تضخمية ومنها « اصدار سندات تكفل لحاملها بعد فترة محددة امتلاك وحدات سكنية أو أراضى صالحة للبناء والاستزراع » - لا يجب تشجيع هذا الاقتراح حيث أنه يلقى اعباء مالية اضافة على

الحكومة للوفاء بهذا الالتزام ، ويربط الإيرادات الإضافية لتمويل الانفاق العام بمزيد من الانفاق ؟!

١٤ - ص ٢٧ أيضا ، هناك تضارب بين القول بأن « الجهد الضريبي فى مصر مقاسا على أساس نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلى الاجمالى من أفضل الجهود الضريبية فى دول العالم الثالث ، ومن ثم فنحن نعتقد أن امكانية رفع هذه النسبة أكثر فأكثر تعد امكانية محدودة » ومن القول « بامكانية رفع هذه النسبة أكثر فأكثر عن طريق الاصلاح الضريبي وعلاج مشاكل النظام الضريبي فى مصر ٠٠٠ : كثرة الاعفاءات الضريبية وشيوع التهرب الضريبي والمتأخرات وعدم تعقب الكثير من الأنشطة والدخول الطفيلية ٠٠٠ الى آخر الفقرة .

١٥ - لماذا لا تتفق أرقام الحجم الاجمالى الواردة بجدول (١) ص ٤٥ مع الفرقا بين الإيرادات العامة والنفقات العامة الواردة بجدول (٤) ص ٤٧ بالملحق ؟

وأخيرا انتقل الى التعليق على نتائج هذا البحث :

خلصت الدراسة الى ثلاث نتائج رئيسية :

أولا : أنه ليس من المؤكد أن يترتب على زيادة الادخار الاجبارى الناتج عن التمويل التضخمى زيادة فى الادخار القومى ، أو زيادة صافية فى إيرادات الحكومة - واعتقد أن هذا صحيح فقط فى حالات التضخم الجامح - اما فى حالات التضخم التى يتراوح فيها معدل ارتفاع الأسعار بين ٢٥٪ ، ٤٠٪ - كما هو الحال فى مصر - فهذه النتيجة ليست مؤكدة ، وخاصة اذا ما استبعدنا الآثار التوزيعية للتضخم واثاره على الرفاهية الاجتماعية .

ثانيا : ليس من المؤكد استخدام حصيلة ضريبة ، التضخم فى زيادة الاستثمار المنتج ٠٠ وهذه النتيجة صحيحة ، الا أن الدراسة لم تهتم بأثباتها . فكنت اتوقع هنا أن تقوم الباحثة بمقارنة العجز الاجمالى فى الموازنة العامة بالانفاق الاستثمارى العام ، وأيضا مقارنة العجز الممول بالتضخم بالانفاق

الاستثمارى العام للموقوف على مدى استخدام التمويل التضخمى فى تمويل الاستثمارات الحكومية سواء كانت منتجة أو غير ذلك .

ثالثا : ليس من المؤكد أن يترتب على الزيادة فى الاستثمار الناتجة عن سياسة التمويل التضخمى زيادة هامة فى الدخل القومى أو اسراع لخطى التنمية الاقتصادية . . . وكان يحتاج الأمر هنا التعرض لجدوى الانفاق الاستثمارى العام ومدى فاعليته فى تحقيق التنمية وخلق فرص عمل جديدة . . .

وبوجه عام ، فما كنت أتوقعه من الدراسة - عند تناول جدوى التمويل التضخمى فى التسعينات - هو الا تعامل مستوى الانفاق العام على أنه معطاة من المعطيات التى لا تمس والا تقصر اهتمامها على زيادة جانب الإيرادات العامة فحسب . . . فمستوى الانفاق العام فى مصر وأوليواته ونمطه يحتاج الى اعادة نظر شاملة فى ضوء تفاقم العجز فى الميزانية واستمراره عند مستويات تقترب من ١٥٪ من الناتج المحلى . وهذه النسبة مرتفعة جدا ويجب تخفيضها الى حدود مقبولة (نحو ٥٪ من الناتج المحلى) - وذلك من خلال تخفيض نسبة أسهم الحكومة فى الاستثمار وافساح المجال للقطاع الخاص لزيادة حجم استثماره ونصيبه فى اجمالى الاستثمارات المرغوب فيها وخاصة مع توافر قدرته على ذلك فى شكل ودائع ضمنية يمتلكها كل من القطاع الخاص والقطاع العائلى لدى الجهاز المصرفى فضلا عن الأموال التى يمتلكها المصريون فى الخارج - مما يتيح للحكومة فرصة التفرغ للقيام بمهامها الأساسية من اشراف وتوجيه . . . فاغراق الحكومة فى التدخل فى أنشطة فرعية تنفذها بنفسها أو بواسطة الوحدات التابعة لها واستمرارها تحمل مسئوليات تفوق امكاناتها لا بد وأن يؤدى الى انخفاض فى مستوى الاداء مما يترتب عليه هدر للعمال العام وانخفاض الانتاجية وفقد الحكومة لهيبتها . . .

فمن الأفضل للتنمية العمل على تشجيع القطاع الخاص وتعبئة المدخرات لتمويل الاستثمارات الخاصة - وأن يقتصر النشاط الحكومى على الوظائف الأساسية للدولة مع تخفيض الانفاق الى مستوى يلائم الإيرادات السيادية والكف عن التدخل المباشر فى النشاط الاقتصادى والعمل على تهيئة مناخ نقدى مستقر وعلى تحقيق استقرار مستويات الأسعار . . .

(الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى)

تعقيب على بحث

« سياسة التمويل التضخمي ومدى
فاعليتها فى السنوات التسعينيات »

٢٠٠١ جوده عبد الخالق

كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة

على سبيل الاستهلال ، أشكر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع على دعوتها لى للتعليق على هذا البحث فى افتتاح المؤتمر العلمى السادس عشر للاقتصاديين المصريين الذى يتناول موضوعا غاية فى الأهمية : « السياسات الاقتصادية لمصر فى التسعينيات » .

وبعد قراءة البحث الحالى ، لاحظت أنها المرة الثانية على التوالى التى أقوم فيها بالتعقيب على بحث لنفس الباحثة ، وهى الدكتورة سهير معتوق . والبحث فى ذاته يعرض مجهودا طيبا من الباحثة ، ومطالعة واسعة للمراجع وعرض دقيق للموضوع ، ولغة سلسلة ومحددة - باستثناء بعض المواضع المتفرقة .

لكن سؤالاً جوهرياً أُلح على ذهنى بعد قراءة البحث ، وهو سؤال أوجهه لكل من الباحثة وأمانة هذا المؤتمر : ما علاقة هذا البحث بموضوع المؤتمر ؟ انبنى لا أرى علاقة قوية ، حيث أن عنوان البحث يشير الى مدى فاعلية سياسة التمويل التضخمي فى التسعينيات . ولكن الأمر ينتهى عند هذا ؛ فليس هناك تناول محدد للخصائص الاقتصادية لهذه الفترة ، ولا للتوقعات فيها ، ولا للسياسات الاقتصادية التى ستطبق ، اللهم الا الافتراض الضمنى بأن سياسة التمويل التضخمي لعجز الموازنة سوف تستمر على ما هى عليه فى المستقبل . فهل هذا صحيح ؟ وتكتفى الباحثة فى الجزء الرابع والأخير من دراستها (الخلاصة والتوصيات) باقحام عبارة « السنوات التسعينيات » مرة أخرى ، وكأن الهدف كان تعظيم فرص قبول البحث ضمن بحوث المؤتمر بحكم موضوعه .

وحيث أن الوقت المتساح لى للتعقيب محدود ، وحيث أن الزميلة
الدكتورة هناء قد سبقتنى بالتعقيب على نفس البحث ، فسوف اختصر
تعقيبى بعدم تكرار النقاط التى أثارها تعميما للفائدة .

وأبدأ بعدة ملاحظات شكلية ، لكن هامة ، تليها ملاحظات منهجية ،
ثم أعرج فى النهاية على مسألة ترجمة بعض المصطلحات التى وردت فى
الدراسة بهدف الدفع فى اتجاه تكوين « رأى عام » بين الاقتصاديين فى
هذا المجال الهام .

أولا : الملاحظات الشكلية :

- أول هذه الملاحظات حول مسألة الاقتصاد فى الكتابة . فالبحث
يقع فى ٤٦ صفحة ومذيل بعدد ٩١ هامشا . وهناك استطراد فى أمور تعتبر
من الأوليات والتى يفترض علم القارئ المتخصص بها دون ذكرها تفصيلا .
على سبيل المثال اشتقاق شرط تعظيم دخل ضريبة التضخم (ص ٧)
(وجدير بالذكر أن هناك عدم دقة فى استخدام المصطلحات الرياضية .
فالباحثة تتحدث عن تفاضل المعادلة الموجودة فى منتصف ص ٧ ، فى حين
أن الصحيح هو أخذ المشتقة الكلية وليس التفاضل) .

أضف الى ذلك أن الهوامش أكثر مما هو ضرورى لأغراض توثيق
الدراسة . وبدلا من أكثر من ٩٠ هامشا ، كان يمكن تقليل عددها كثيرا
لو تم ادماج مجموعات منها بدلا من تركها منفردة . مثلا الهوامش ٤ - ٥ ،
والهوامش ١٩ - ٢٢ ، والهوامش (٢٨ - ٢٩) ، والهوامش ٤٧ - ٥٢ .
كل هذه المجموعات كان يفضل جمعها فى هامش لكل مجموعة حيث أن
الباحثة تشير الى مجموعة من المراجع تتحدث عن موضوع واحد .

٢ - ثانى هذه الملاحظات عن نتيجة الافراط فى حجم الدراسة . فقد
نتج عن ذلك أن الدراسة جاءت غير متماسكة . فالعلاقة بين الجزء الأول
والثانى واهية . ولا يحتوى الجزء الثانى على ما يستند الى الجزء الأول
سوى البند ٢ - ٢ عن تقدير ضريبة التضخم فى مصر فى أقل من صفحة
واحدة رغم أهمية هذه النقطة . وباقى الجزء الثانى لا علاقة له
بالجزء الأول .

٣ - ثالث هذه الملاحظات أن الخلاصة والتوصيات ، التي تحتل أكثر من سبع صفحات ، عبارة عن تعميمات يعوزها الدليل ، وينبغيات لا مجال لها فى بحث علمى . والكثير مما ورد هنا كان يمكن أن يقال بصرف النظر عما ورد فى الأجزاء السابقة من البحث . وهذا أضعف البحث كثيرا وسطحه .

ثانيا : الملاحظات المنهجية :

١ - استهلكت الباحثة دراستها بما أسمته تحليلا نظريا لسياسة التمويل التضخمى (الجزء ١ ، ص ٣ - ١٠) . لكن المعالجة انحصرت فى ضريبة التضخم فقط ، دون تطرق للأبعاد النظرية الأخرى لسياسة التمويل التضخمى . فضلا عن ذلك فإن تناول ضريبة التضخم جاء أقرب الى الاستعراض المطول للأدبيات والذي ينزلق الى الأوليات فى عدة مواطن مما حوله أقرب الى الدراسة المسحية . وكان الأفضل تركيز العرض فى هذا الجزء على الصياغة النظرية لنموذج ضريبة التضخم ، طبقا لما انتهى اليه الاجتهاد العلمى فى هذا الشأن ، تمهيدا للتطبيق على الحالة المصرية لاحقا . على وجه التحديد ، فإن تناول الباحثة لنفقات التمويل التضخمى جاء مبتسرا ، فركز على نفقة الرفاهية ، أما الجانب الأكثر أهمية وهو المتعلق باعادة توزيع الدخل وسوء تخصيص الموارد ، فقد مرت عليه الباحثة « مرور الكرام » فى نصف صفحة تقريبا . ونراها قد انتهت هذا الجزء بملاحظة أن « الآثار التوزيعية الاختلالية The distributive-disruptive effects تعد معقدة تماما ، وتعتمد على العديد من العناصر المؤسسية التى يصعب تقديرها كميًا ، ومن ثم ، ولأغراض التحليل ، عادة ما يفترض أن التضخم يعد متوقعا تماما . لقد حسمت الباحثة الأمر بتجاهل المشكلة بدلا من الاجتهاد فى مواجهتها !

٢ - وبما أن الجهود الأساسى للباحثة يدور حول تقدير ضريبة التضخم فى مصر ، فلنتوقف لمناقش منهجية التقدير التى أتبعتها . ان المعادلة (١) ، ص (٣) ، هى الأساس النظرى لتقدير ضريبة التضخم ، ومنطوقها :

$$(I) \quad T = m \pi$$

حيث m = الأرصدة النقدية الحقيقية

π = معدل التضخم المتوقع (طبقا للفروض التى عدتها

الباحثة فى الهامش (٦) من دراستها) .

وفى الجزء التطبيقي ، فى الجدول (٣) ، تقدر الباحثة ضريبة التضخم كما يلى :

$$(II) \quad \frac{ت}{ت + ١} \times ن = T$$

حيث ن = متوسط النقد الاحتياطي
ت = معدل التضخم

وبما أن $m = \frac{ن}{ت + ١}$ هى الأرصدة النقدية الحقيقية ، على

الأقل من حيث المفهوم ، فان وجهه المفارقة بين الصيغة الشطرية (I) والصيغة التى استخدمت فى التقدير (II) ينحصر فى الفرق بين معدل التضخم المتوقع (π) ، ومعدل التضخم الفعلى (ت) . فاذا كان واقع الحال أن الفروض التى أشارت اليها الباحثة فى الهامش (٦) لا تنطبق على الحالة المصرية (بالذات وجود معدل معطى متوقع للتضخم ، وتحرير كل العقود بطريقة تجعل قيمتها الحقيقية ثابتة) ، فانه لا يمكن استخدام معدل التضخم الفعلى فى تقدير ضريبة التضخم تقديرا دقيقا .

ويبقى السؤال معلقا بخصوص الارتفاع الشديد فى معدل ضريبة التضخم فى مصر بالمقارنة بالدول النامية الأخرى (ص ١٣ من البحث) .

٣ - لم تعط الباحثة الاهتمام الواجب لأحد أهم جوانب سياسة التمويل التضخمى فى مصر ألا وهو العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة والتضخم فى مصر . فاذا كان تمويل العجز عن طريق ضريبة التضخم يؤدي الى المزيد من التضخم ، تصبح هذه العلاقة أهم علاقة نظرية فى موضوع البحث . سياسة التمويل بالعجز . ولكن نصيبيها فى دراسة الباحثة كان مجرد اشارة عابرة حين تقول (ص ١٧ ، فقرة ٤) « وجدير بالذكر فى هذا المجال أنه قد أجريت دراسة للتحقيق من صحة وجود هذه العلاقة ٠٠ فى مصر باستخدام النموذج المستخدم من قبل « أجيفلى B. Aghevli » و « خان M. Khan » وقد توصلت هذه الدراسة الى تأكيد وجود مثل هذه العلاقة فى حالة الاقتصاد المصرى ، والى أن هذه العلاقة تبدو لانهاية لها » . التأكيد مضاف .

أن هذا دليل آخر على اختلال العلاقة بين أجزاء الدراسة الذى أشرنا إليه سابقا ، كما أنه يكشف تسطيحا غير مقبول للمسألة بالذات فى قول الباحثة أن العلاقة « تبدو لا نهاية لها » • - فما معنى هذا التعبير تحديدا ؟

٤ - ولقد جاء الجزء الثالث من دراسة الباحثة بعنوان « التأثيرات السلبية لسياسة التمويل التضخمى وخطورة اتباعها فى السنوات التسعينية دون المأمول نتيجة ضعف المعالجة فى الجزئين الأول والثانى ، وبالتالي لم يبين عليهما بصورة محكمة • لذلك نراه يتراوح بين التعميمات النظرية والاحالة الى تجارب بلاد أخرى ، والاشارة الى تجربة مصر ، هذا رغم أن التوقع هو أن يذهب هذا الجزء على الحالة المصرية بصفة أساسية • لكن هذا لم يحدث •

٥ - هناك وجه هام آخر من أوجه القصور فى الدراسة من الناحية المنهجية • فالتحليل يتم فى اطار نموذج الاقتصاد المغلق ، فى حين أن الحالة المصرية هى حالة اقتصاد صغير مفتوح • هذا يعنى أن أثر التضخم على سعر الصرف (قيمة العملة) وعلى نتيجة التعامل مع الخارج لا يمكن اغفاله • لكن الباحث لم يتطرق اليه من قريب أو بعيد • ويرتبط بهذا وجود ودائع للمقيمين بالنقد الأجنبى بالجهاز المصرفى المصرى ، وهو أمر يجعل تحليل أثر تخفيض قيمة العملة أكثر تعقيدا منه فى الحالة التى تناقشها الباحثة نظريا ، والتى تفترض أن « الودائع المصرفية لا تستخدم كنفود أو تعد ضئيلة جدا من حيث الحجم » • (هامش ٦ من البحث) • فى عام ١٩٨٦/٨٧ بلغ حجم ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية فى الجهاز المصرفى ما يعادل ١٣ر٥ مليار جنيه ، وهى تمثل بذلك حوالى ٣٥٪ من الدخل المحلى الاجمالى لنفس السنة والذى بلغ ٤٠ر٩ مليار جنيه • (مصدر بيانات الودائع ، البنك المركزى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الرابع ٨٧/٨٨ ، ص ١٤٤ ؛ ومصدر بيانات الدخل ، البنك الأهلى المصرى ، النشرة الإحصائية ، المجلد الواحد والأربعون ، العدد ١ - ٢ ، ١٩٨٨ ، ص ٨٦) •

٦ - تقدر الباحثة سعر الفائدة الحقيقى بالفرق بين سعر الفائدة

١- المقوم الاقتصادي: الذي يعنى توفير الحد الأدنى لمتطلبات المعيشة الكريمة، ويعنى كذلك وضع سياسة عامة للثروة القومية من حيث طرق اكتسابها وكيفية التصرف فيها، وحق الدولة فى التدخل لتحديد الملكية، وإعادة توزيع الثروة بطريقة عادلة.

٢- المقوم القانونى الحقوقى: الذى يضمن الحقوق الخاصة للمواطنين فى نصوص واضحة ومعلنة تجاه بعضهم البعض، وتجاه الدولة ذاتها، طالما كانت منضبطة بأحكام القانون، وسارية فى مساراتها الشرعية.

٣- المقوم الفكرى الأخلاقى. الذى تغذيه ثقافة تحض على التكافل وتعلو من شأن التعاون، وتنمى الشعور بالمسؤولية تجاه الآخرين، وتؤكد على فضائل احترام الغير، ومراعاة حقوقه المادية والمعنوية. ومسؤولية توفير مثل هذه الثقافة لا تقع على جهة واحدة، أو مؤسسة دون غيرها من مؤسسات التنشئة الفكرية والثقافية، بل هى مسؤولية كافة الجهات والمؤسسات. وإلى جانبها كل المفكرين وقادة الرأى والمبدعين والفنانين. وبهذا المعنى تصير ثقافة العدالة هى ثقافة الحرية، لأن العدل والحرية قيمتان تنبعان من أصل واحد، فالعدل والحرية هما فى بناء قلب الإنسان وفكره ووجدانه وإرادته، بناء لا مجال فيه للظلم والاستبداد. وبكلمات أخرى، فإنه لا عدالة فى ظل خضوع الفرد للفقر، أو للقهر، أو لإنكار حقوقه الأساسية تحت أى ذريعة من الذرائع، ولا عدالة - كذلك - فى ظل ثقافة تغذى عوامل التفرقة والتمييز والحط من كرامة الإنسان.

ثالثاً: المستويات التطبيقية للعدالة

للعدالة أكثر من مستوى تطبيقى فى الحياة الاجتماعية، ويمكن التمييز بين ثلاثة مستويات رئيسية لها وهى:

١- المستوى الاجتماعى السياسى العام: حيث تصير العدالة قيمة حاكمة للحركة السياسية وللممارسة الاجتماعية، وتكون محل إجماع عام من كافة القوى والاتجاهات المؤثرة فى تسيير شؤون المجتمع، وبصير الالتزام بها عنواناً على وجود مجتمع عادل، ونظام عادل وسياسة عادلة.

٢- المستوى الفردى الخاص: حيث تصير العدالة محوراً للسلوك الفردى، وإطاراً مرجعياً عاماً لضبط تصرفات الأفراد ومواقفهم تجاه بعضهم البعض، فيكون الفرد عادلاً فى ممارسة حقوقه، وعادلاً فى أداء واجباته.

٣ - المستوى المؤسسى: حيث تكون العدالة إحدى أبنية النظام السياسى والاجتماعى القائم، وهى تتمثل - فى هذه الحالة - فى مجموعة من القوانين، والإجراءات، والمؤسسات، والوظائف. التى تكون مهمتها الأساسية تطبيق أحكام القانون. إن العدالة فى هذا المستوى تصير مرادفة للسلطة القضائية، وتكون هى الآلية التى عن طريقها يتم حسم المنازعات، واستيفاء الحقوق من مغتصبها، وردها إلى مستحقيها.

وثمة تقسيم آخر لمستويات العدالة يتلخص فى التمييز بين العدالة الإجرائية (القانونية) من ناحية، والعدالة الموضوعية التى تشير إلى معايير تنظيم الحقوق وتوزيعها من ناحية ثانية، والعدالة فى بعدها التنفيذى من ناحية ثالثة. حيث يتعين على الدول - أو السلطة العامة- أن تتدخل لصالح الفئات المحرومة، أو غير القادرة على الوصول إلى حقوقها، أو تلك التى يحال بينها وبين حقوقها لى سبب من الأسباب. ويثير موضوع تدخل الدولة لتحقيق العدالة كثيراً من الإشكالات ذات الطابع القانونى والسياسى. وبخاصة أن هذا التدخل عادة ما يتم تحت شعار «تحقيق العدالة الاجتماعية» التى تصير - فى هذه الحالة- مرادفة لجملة السياسات والإجراءات التى تتخذها السلطة الحاكمة باسم الدولة بهدف تقريب الفوارق بين الطبقات، وحصرها فى حدودها الدنيا، وإعادة توزيع الثروة، ودعم العديد من الخدمات والسلع وجعلها فى متناول القطاعات العريضة من المواطنين.

رابعاً - أنواع العدالة ومضامينها

يمكن القول أن دافع العدالة اتخذ له أربعة أنواع لم يخرج عنها طوال التاريخ البشرى تتمثل فيما يلى:

١ - عدالة الحاجات: يتم بموجبها توزيع الموارد بين الأفراد على أساس تلبية أكثر حاجاتهم إلحاحاً، بصرف النظر عن مدخلاتهم أو أدائهم، ودون الأخذ بمبدأ التكافؤ. مثال ذلك الأسرة إذ يقوم الأفراد البالغون فيها بتوزيع الموارد التى يكسبونها على الآخرين طبقاً لحاجاتهم لا لمدخلاتهم.

٢ - عدالة التكافؤ: تظهر هذه العدالة لدى الأفراد المنتمين إلى جماعة معينة، ممن يدركون أنفسهم بوصفهم وحدة واحدة. إذ يشترك الجميع فى تقاسم المخرجات بالتساوى: (الفرد من أجل الجماعة، والجماعة من أجل الفرد).

٣- عدالة الإنصاف: تبرز فى مواقف الاعتماد المتبادل، كما فى السوق، حيث يعمل الفرد على تحقيق التكافؤ بين مخرجاته واستثماراته.